حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٥

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٥
مارس/ آذار ٢٠٢٥

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات، تفضل بزيارة
ar.syriaaccountability.org

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

الغلاف: ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. السوريون يرفعون علم الثورة السورية احتفالاً بسقوط الأسد.

المصدر: فريق التوثيق في المركز السوري للعدالة والمساءلة.

جدول المحتويات

المقدمة ١

الانتهاكات ٤
نظرة عامة على الجماعات الفاعلة ٥
الهجمات الغير مشروعة ٥
انتهاكات حقوق السكن والأراضي والممتلكات ٦
الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ٧
اللاجئون والإعادة القسرية ٨
معلومات عن العقوبات ٩

جهود العدالة ١٠
التوثيق ١١
المساءلة الجنائية ١٢
التحقيقات في شؤون المفقودين ١٣
التكنولوجيا وحقوق الإنسان ١٥

آثار وإنجازات المركز السوري للعدالة والمساءلة في عام ٢٠٢٤ ١٦
تحديثات التوثيق ١٧
تحديث حول التحقيقات وبناء القضايا ١٧
التحديثات الخاصة ببرنامج الأشخاص المفقودين ١٨
تحديثات عن مراقبة المحاكمات ١٩
تحديثات عن سياسات العدالة ٢٠
تحديثات التكنولوجيا وحقوق الإنسان ٢٠
تحديثات عن بناء القدرات ٢١

خلاصة وتوصيات ٢٣
الخاتمة ٢٤

الملاحق ٢٧

الملحق ١: مخططات ٢٨

الملحق ٢: المصادر ٣٠

تخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة

في هذا التقرير، يشارك المركز السوري للعدالة والمساءلة أعمال فنية لفنانين سوريين حول العالم يعملون على توثيق تجربة الحرب السورية من خلال السرد البصري. يمكن أن تشكّل هذه العملية وسيلة علاجية، تتيح للفنان مشاركة قصته مع العالم، إلى جانب تسليط الضوء على قصص آلاف السوريين الذين تواجه تجاربهم خطر الاندثار بعد أكثر من عقد من الصراع. يسهم العمل الفني في بناء ذاكرة جماعية للنزاع السوري، وهو ما سيكون ضرورياً لتحقيق العدالة الانتقالية في المستقبل.

فن جدران الزنازين

سيسلط المركز السوري للعدالة والمساءلة الضوء أيضاً على الأعمال الفنية التي رسمها معتقلون سوريون أثناء احتجازهم في سجون الحكومة. جميع الصور المعروضة في هذا التقرير التقطت من قبل موظفي المركز السوري للعدالة والمساءلة الذين عثروا على هذه الأعمال الفنية أثناء البحث في مراكز الاحتجاز والمخابرات عن أدلة على انتهاكات حقوق الإنسان.

كانت كتابة الأسماء على جدران الزنازين ممارسة شائعة بين المعتقلين لترك أثر خلفهم في حال تم نقلهم إلى منشأة أخرى أو إعدامهم دون أن يتم إعلام عائلاتهم. كان المفرج عنهم يحاولون العثور على عائلات المعتقلين الذين كتبوا أسمائهم على الجدران لإبلاغهم عن مصير أحبائهم. كما كانت جدران الزنازين تحتوي على لوحات فنية أنشأها المعتقلون باستخدام أي وسيلة كانت في متناولهم، وأحيانًا حتى باستخدام دمائهم.

قد لا يكون بالإمكان التعرف على الفنانين الذين رسموا هذه الأعمال على جدران الزنازين، لكن التجارب التي تم توثيقها على جدران هذه السجون تبقى بمثابة جرس يرن، مذكرًا إيانا بأهمية مجتمع قائم على العدالة وسيادة القانون.

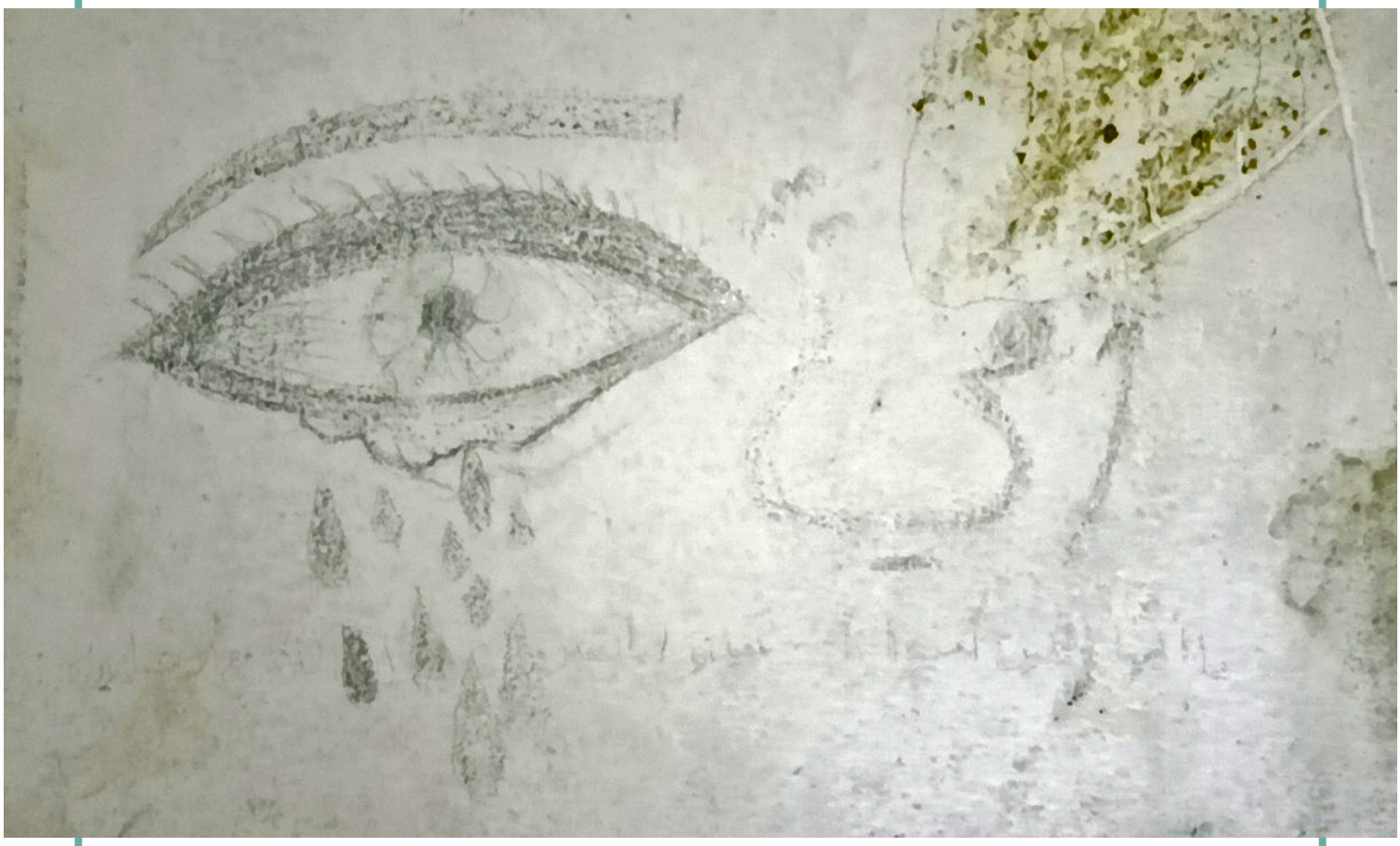

إيدي بإيدك منعمرها

الفنان: عبد المهيمن بدوي

الصنف: كاريكاتير

الوصف: في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، انهار النظام السوري السابق وهرب الرئيس السابق بشار الأسد من سوريا، تاركًا وراءه إرث ٥٤ عامًا من حكم عائلة الأسد. رسم الفنان هذه القطعة الفنية بعد أقل من أسبوع من سقوط الحكومة، في محاولة لتمثيل الأمل وقوة السوريين. تُظهر القطعة الفنية العديد من الأيدي التي تعمل معًا، لرفع بعضها البعض ورفع سوريا الجديدة؛ والتي تم تصويرها وهي تنبت أزهارًا للتعبير عن سوريا مزدهرة، خالية من إرهاب الأسد.

منشورات من عائلات تبحث عن أحبائها المفقودين بعد سقوط الأسد، دمشق (فريق التوثيق).

المقدمة

تقرير «حالة العدالة في سوريا، ٢٠٢٥» هو التقرير السنوي السادس للمركز السوري للعدالة والمساءلة والذي يركز على انتهاكات حقوق الإنسان وجهود العدالة في سوريا عام ٢٠٢٤. إذ ظلّ السوريون هذا العام يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان مع شنّ كثير من الهيئات الحاكمة والجماعات المسلحة هجماتٍ غير قانونية واعتقالات تعسفية وانتهاكات للممتلكات. وأحيا اندثارُ الحكومة السورية السابقة آمالا في عملية العدالة الانتقالية، بعد دحرها في الحملة التي قادتها هيئةُ تحرير الشام. إلّا أنّ انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة ولو على نطاق أضيق.

استمرت في أرجاء سوريا طيلة عام ٢٠٢٤ الغاراتُ الجوية والقصفُ المدفعي والاغتيالاتُ الموجَّهة واستخدامُ جهات فاعلة مختلفة للمُسيّرات ذات التصوير المباشر. وعانى المدنيون الوطأة العظمى لهذه الهجمات، إذ قصفت قواتُ حكومة الأسد والقواتُ العسكريةُ الروسيةُ والتركيةُ والجماعاتُ المسلحةُ الأخرى المناطقَ السكنية عشوائيا. ففي كانون الثاني / يناير ٢٠٢٤، على سبيل المثال، استهدف هجومٌ شنّته الحكومةُ السورية السابقة بالأسلحة الحارقة مخيما للنازحين داخليا في إدلب، فكان تجسيدا للاستخفاف الصارخ بحياة المدنيين.

استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية سوريا طيلة عام ٢٠٢٤، واشتدّت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان وغزة. وتضمّنت هذه الهجمات قصفا غير مسبوق للقنصلية الإيرانية في دمشق في انتهاك للقانون الدولي. وزادت الاغتيالات الموجَّهة والاشتباكات الداخلية بين القوات الموالية للحكومة في جنوب سوريا من زعزعة الاستقرار في المنطقة وأدّت إلى مقتل مدنيين، وفيهم الأطفال.

إضافة إلى ذلك، انتُهكت مرارا حقوقُ السكن والأراضي والممتلكات. إذ منعت الحكومةُ السورية السابقة السكانَ النازحين من العودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم، لا سيما في مناطق مثل جوبر ومخيم اليرموك. ونهبت فصائلُ الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا في الشمال ممتلكاتِ المدنيين واستولت عليها وباعتها، واعتقلت المدنيين الذين حاولوا استعادة منازلهم. وفي المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، لاحت مزاعمُ عن سرقة ممتلكاتٍ بتزوير الوثائق. وبعدما هَوَت حكومةُ الأسد، لم يتمكن العائدون إلى سوريا من استعادة ممتلكاتهم بسبب تلف سجلات الممتلكات، والألغام الأرضية، والاحتلال غير القانوني لمنازلهم.

استمر كذلك الاعتقالُ التعسفي والاختفاءُ القسري طوال عام ٢٠٢٤. فقبل كانون الأول / ديسمبر، دأبت الحكومة السورية السابقة بانتظام على اعتقال كثير من الأشخاص وإخفائهم، منهم معارضون سياسيون ولاجئون سوريون أُعيدوا قسرا من لبنان. وبعد الإطاحة بالأسد، شنّت الحكومة المؤقتة حملات أمنية ضد عناصر ومدنيين من الحكومة السابقة؛ إلّا أن العمليات الأمنية افتقرت غالبا إلى مبررات قانونية واضحة واقتربت من الأعمال الانتقامية. واعتقل الجيش الوطني السوري المعارضين السياسيين، مستهدفا الصحفيين والسكان الأكراد والمتهمين بالتهرب من التجنيد الإجباري. وظلّت الأوضاعُ مزريةً في السجون ومراكز الاعتقال في جميع أنحاء سوريا، إذ أفاد الكثير من المعتقلين الذين أُفرج عنهم مؤخرا إلى موثقي المركز السوري للعدالة والمساءلة عن حالات تعذيب وإساءة معاملة.

إضافة إلى ذلك، لا يزال اللاجئون السوريون في البلدان المجاورة والاتحاد الأوروبي يواجهون ظروفا تتزايد خطورتُها ووضعا قانونيا هشّا في عام ٢٠٢٤، خاصة بعد شهر كانون الأول / ديسمبر حينما أوقفت الدول الأوروبية البتّ في طلبات اللجوء بعدما خرّ الأسد. وتظلّ هناك علاماتُ استفهام حول تطور الوضع في سوريا والآثار المترتبة على مستقبل اللاجئين السوريين.

بزغت إمكاناتٌ جديدةٌ لتحقيق العدالة عام ٢٠٢٤، فبعد اندثار الحكومة السورية، مُنحت الآلية الدولية المحايدة والمستقلة التابعة للأمم المتحدة إمكانيةً للوصول إلى سوريا لأول مرة. وكدّت مجموعاتُ المجتمع المدني السورية، ومنها المركزُ السوري للعدالة والمساءلة، في صَون آلاف الوثائق الحكومية التي نُبذت في مراكز الاعتقال السابقة، راجين أن تُستخدم في جهود المساءلة مستقبلا. إذ استنفر المركزُ السوري للعدالة والمساءلة فورا بحشد موظفيه على الأرض للبدء في جمع الوثائق في فروع المخابرات ومراكز الاعتقال الرئيسية ومسحها ضوئيا، وحفظ أكثر من ٤٠٠ ألف وثيقة معنيّة رقميا.

أدى دَحرُ الحكومة السورية السابقة إلى تغيير ملامح التحقيقات في قضايا المفقودين. فرغم تحرير آلاف المعتقلين، إلّا أنّ كثيرا منهم لا يزالون مفقودين، وتشُقُّ سبيلَ المساءلة الجهودُ الحثيثةُ على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

سيكون هناك دورٌ حاسمٌ للتقدم في مجال التكنولوجيا وحقوق الإنسان، خصوصا ما يتعلق بإدماج ابتكارات مجال الذكاء الاصطناعي (AI)، لتحسين تحليل الكميات الهائلة من الوثائق وتعزيز جهود المساءلة.

طمح السوريون أيضا إلى تحقيق العدالة عن طريق قضايا الولاية القضائية العالمية في أوروبا، والتي كان لها دورٌ هام في محاكمة مسؤولي النظام السابق وعناصر الميليشيات الموالية للحكومة ومقاتلي داعش بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وسيبقى لمثل هذه الآليات دورٌ مهم إلى أن يُشيّد مجدّدا في سوريا نظامٌ قانوني يُعمل به.

إضافة إلى تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والتقدّم المُحرز في تحقيق العدالة، يتضمن تقرير هذا العام لمحة عامة سنوية عن عمل المركز السوري للعدالة والمساءلة عام ٢٠٢٤ في مجال التوثيق والتحقيقات وبناء القضايا، والمفقودين، ومراقبة المحاكمات، وسياسات العدالة، والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، وبناء القدرات. وتضمّنت إنجازاتُ المركز السوري للعدالة والمساءلة الرئيسيةُ جمعَ أكثر من ٤٠٠ مقابلة، ومراقبةَ سبع محاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية، وتحليلَ نحو ٢٠ ألف وثيقة، فساهم في عشرات القضايا في أوروبا طولا وعرضا وفي كثير من القضايا في الولايات المتحدة.

يختتم التقرير بقائمة من التوصيات حول كيفية استفادة الحكومة المؤقتة والجهات الفاعلة الدولية من هذه اللحظة التاريخية لتعزيز عملية عدالة انتقالية شاملة بقيادة سورية عام ٢٠٢٥.

صورة ممزقة للمخلوع بشار الأسد في دمشق (فريق التوثيق).

فرع المخابرات العسكرية ٢٣٥ (فرع فلسطين)، دمشق (فريق التوثيق).

الانتهاكات

نظرة عامة على الجماعات الفاعلة

حكمت أربع هيئات مختلفة سوريا معظم عام ٢٠٢٤. إذ سيطرت حكومة الأسد على معظم الأراضي التي تتألف من محافظات درعا والسويداء والقنيطرة في الجنوب، والعاصمة دمشق وريفها، والساحل الذي يتضمّن اللاذقية وطرطوس، ومحافظتي حمص وحماة في الوسط، وأجزاء من محافظات إدلب وحلب والرقة ودير الزور.

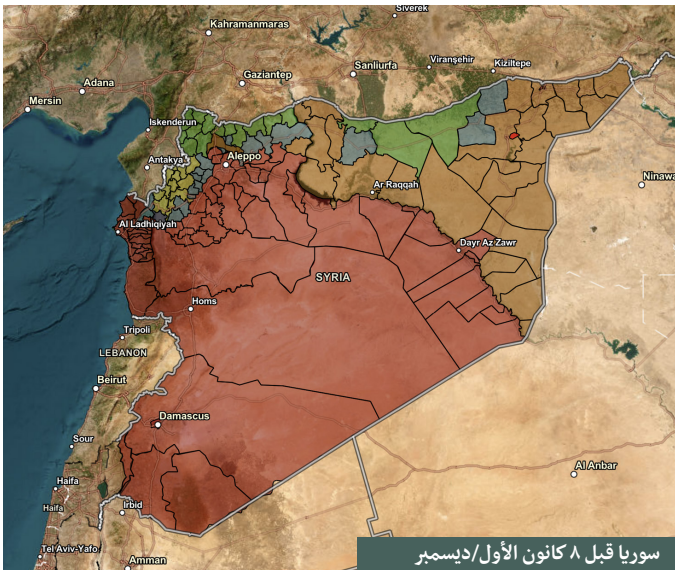

سوريا قبل ٨ كانون الأول/ديسمبر

إلّا أنّ هيئة تحرير الشام، التي عملت سياسيا تحت مسمى حكومة الإنقاذ السورية وحكمت معظم إدلب، شنّت هجوما ضد حكومة الأسد في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر استمر ١٠ أيام. وسرعان ما وصلت القوات التي تقودها هيئة تحرير الشام إلى دمشق، فولّى الأسد هاربا في ٨ كانون الأول / ديسمبر.

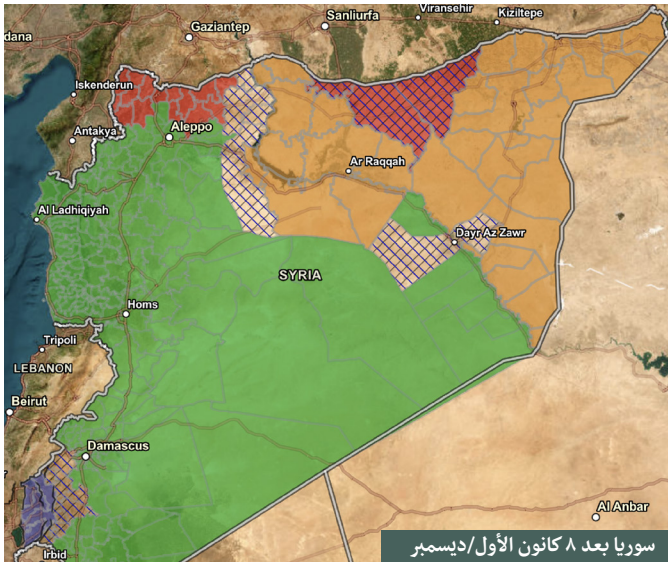

سوريا بعد ٨ كانون الأول/ديسمبر

بدءا من ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤، سيطرت الحكومة المؤقتة بقيادة أحمد الشرع، الذي كان يُعرف سابقا باسمه الحركي أبو محمد الجولاني، على المناطق التي كانت تسيطر عليها حكومة الأسد فيما مضى، إضافة إلى محافظة إدلب بالكامل. ورغم أنّ معظم الجماعات المسلحة وافقت على الاندماج مع الحكومة الجديدة، إلّا أنّ بعضها، كالدروز في السويداء، رفضت تسليم أسلحتها وطالبت باستقلالية أكبر في النظام السياسي المستقبلي في سوريا.[١]

ظلَّ الكيانان الحاكمان في الجزء الشمالي من البلاد ثابتين نسبيا بعدما هَوَت حكومةُ الأسد. إذ واصلت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وفصيلُها المسلح، قوات سوريا الديمقراطية، حكم أجزاء من محافظات حلب ودير الزور والحسكة والرقة. واستمرت فصائل الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا في السيطرة على معظم شمال حلب وأجزاء من محافظتي الرقة والحسكة. وفي أواخر عام ٢٠٢٤، دارت اشتباكات بين فصائل الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية، لا سيما في منبج ومحيطها في محافظة حلب.[٢]

الهجمات الغير مشروعة

تواصلت الهجمات الغير مشروعة على السوريين التي نفذتها قوى محليةٌ وإقليميةٌ ودوليةٌ طوال عام ٢٠٢٤. وشملت هذه الهجمات غاراتٍ جويةً، وقصفا مدفعيا، واغتيالات موجَّهة، وهجماتٍ بمُسيّرات تقليدية وتلك ذات التصوير المباشر، واستخدامَ العبوات الناسفة.

أدّى القصف المدفعي إلى قتل كثير من المدنيين عام ٢٠٢٤. إذ نفّذت الحكومةُ السورية السابقة، وحلفاؤها، وهيئةُ تحرير الشام، والإدارةُ الذاتية لشمال وشرق سوريا / قواتُ سوريا الديمقراطية، والجيشُ الوطني السوري، والجيشُ التركي قصفا مدفعيا أدّى إلى قتل مدنيين دون هدف عسكري محدد. ويجب إجراء تحقيق أشمل لتحديد ما إذا كانت الهجمات مشروعة؛ غير أنّ المركز السوري للعدالة والمساءلة لاحظ أنّ هناك واقعتين على الأقل انتهكتا جليّا القانونَ الإنساني الدولي. أولا، قصفت الحكومةُ السوريةُ السابقةُ بالمدفعية الصاروخية الحارقة ملجأً للنازحين داخليا في محافظة إدلب في ٦ كانون الثاني / يناير، والذي كان تحت سيطرة هيئة تحرير الشام آنذاك.[٣] ثانيا، قتلت قوات الحكومة السورية السابقة بالاشتراك مع حزب الله عدة مدنيين في هجمات

مدفعية في أيلول / سبتمبر استهدفت منازل ومرافق عامة في إدلب.[٤]

ازدادت الاغتيالات الموجَّهة والاشتباكات الداخلية بين مختلف القوات الموالية للحكومة في جنوب سوريا هذا العام، وتحديدا في محافظة درعا ومحيطها. ونُسبت الاغتيالات في كثير من الأحيان إلى «مسلحين مجهولين» واستهدفت مرارا مسؤولين حكوميين أو عسكريين سوريين اقترن كثيرٌ منهم بتجارة المخدرات. وأبلغ موثقو المركز السوري للعدالة والمساءلة عن عمليات قتل استهدفت المدنيين في محافظة درعا بصورة أسبوعية تقريبا على مدار العام. وغالبا ما وقعت اشتباكات داخلية بين الجماعات المسلحة المتنافسة والموالية للحكومة، وكثيرا ما نجم عن هذه الاشتباكات ضحايا مدنيون. وفي الصنمين الواقعة في محافظة درعا، أدّت اشتباكات بين فصائل محلية تابعة للجيش السوري وجماعات أمن الدولة إلى اندلاع حرائق في عدة منازل أفضت إلى مقتل ١٨ شخصا، من بينهم مدنيون وأطفال.[٥] وقد تنتهك جميع هذه الهجمات مبدأي التمييز والتناسب.

كان التطور الجديد في الهجمات غير المشروعة في سوريا هذا العام هو الاستخدام الواسع للمسيَّرات ذات التصوير المباشر، البخسة الصّنع والمزودة بمتفجرات. وقد شاعت هذه المسيَّراتُ بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام ٢٠٢٢، واستخدمتها قوات حكومة الأسد عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ لاستهداف المركبات المدنية والبنية التحتية الحيوية مثل المعدات الزراعية. وفي تموز / يوليو ٢٠٢٤، وُثّقت القوات الروسية وهي تدرب قوات حكومة الأسد على استخدام تلك المسيَّرات في تموز / يوليو ٢٠٢٤، وسُجّل نحو ٢٠٠ هجوم بحلول أيلول / سبتمبر. ورغم أنها تمثل جزءا ضئيلا من إجمالي الهجمات، إلّا أنّ المسيَّرات ذات التصوير المباشر مكّنت حكومةَ الأسد من الإخلال بحياة المدنيين وترويعهم أكثر فأكثر باستخدام نظام أسلحة يفوق الغارات الجوية التقليدية من حيثُ الفعالية والتكلفة.

نفذت جهات دولية، منها تركيا وإسرائيل وروسيا، بعضا من أبرز الغارات الجوية في سوريا هذا العام. إذ شنّت تركيا الكثير من الغارات الجوية في الشمال الشرقي، وزعمت أنها استهدفت أهدافا عسكرية لحزب العمال الكردستاني. وأدّت هذه الغارات الجوية إلى قتل مدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية، كالهجوم الذي وقع في ١٥ كانون الثاني / يناير على الحسكة.[٦]

إضافة إلى غزوها غزةَ ولبنان، قصفت إسرائيل سوريا مرارا وتكرارا طوال عام ٢٠٢٤، وأسفر القصف في كثير من الأحيان عن ضحايا مدنيين. وشمل ذلك القصف غير المسبوق للقنصلية الإيرانية في دمشق، وهي هدف محمي بصورة خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي، وأدّى إلى قتل مدنيَّين اثنين ومسؤولين عسكريين إيرانيين كبار.[٧] واستهدف هجوم إسرائيلي آخر في أيلول / سبتمبر مركز الدراسات والبحوث العلمية في سوريا في مصياف وأسفر عن مقتل عدة مدنيين.

وفي كانون الثاني / يناير، قصفت الطائراتُ الأردنية بلدةَ عرمان في السويداء جنوب سوريا لاستهداف تجار المخدرات عبر الحدود، فقتلت عشرة مدنيين، منهم طفلان، في مشهد وُصف بأنه «مجزرة».[٨]

ختاما، استهدفت الغاراتُ الجوية الروسية بنيةً تحتية مدنية حيوية في شمال غرب البلاد، أدّت إلى تدمير ورشة أثاث وقتل مدني وإصابة خمسة آخرين.[٩]

انتهاكات حقوق السكن والأراضي والممتلكات

وقعت عام ٢٠٢٤ انتهاكات كبيرة لحقوق السكن والأراضي والممتلكات من السلطات المختلفة الحاكمة في سوريا.

بعد استعادة حكومة الأسد السيطرة على دمشق وريفها عام ٢٠١٨، منعت الحكومة سكان مناطق محددة من العودة إلى منازلهم أو إعادة بنائها - وهي ممارسة أبقت السكان بعيدا عن ممتلكاتهم حتى ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤. إضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة السابقة عام ٢٠٢٤ عن منع سكان حي جوبر، الواقع في شرق دمشق، من العودة نهائيا، وأنه سيتعيّن على من لا يزالون يعيشون هناك أن يغادروا المنطقة حتى يُعاد تقسيمها وإعمارها المنصوص عليه في خطة التنمية ١٠٦ (٢٠٢٢).[١٠]

في أحياء مثل مخيم اليرموك والحجر الأسود المجاور في جنوب دمشق، كان يُطلب من المدنيين أن يحصلوا على «موافقة أمنية» من حكومة الأسد للعودة أو الزيارة. وتضمنت هذه العملية استغلال العلاقات الحكومية ودفع الرشاوى وإثبات عدم ارتباط العائلة بفصائل المعارضة أو أنشطتها. وظل مخيم اليرموك غير متاح للاجئين الفلسطينيين السوريين الذين فروا إلى لبنان خلال النزاع. وعاد كثيرٌ من هؤلاء اللاجئين إلى سوريا في أيلول / سبتمبر ٢٠٢٤ بعد اشتداد القصف الإسرائيلي في لبنان.[١١]

ما انفكّت حكومة الأسد تستولي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمواطنين المقيمين في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا، بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٢ والمرسوم التشريعي رقم ٦٣ لعام ٢٠١٢. ففي عام ٢٠٢٤، جمدت وزارة المالية السورية بصورة غير قانونية أصول مئات الأشخاص وعائلاتهم في بلدة زاكية التي تقع جنوب دمشق.[١٢] وفي السويداء، حجزت الحكومة احترازيًا ممتلكات وأموال ١٥ ناشطا. وكانت هذه إجراءاتٍ انتقاميةً ضد المظاهرات في المدينة وبأمر من إدارة المخابرات العامة.[١٣]

في شمال غرب سوريا، ارتكب الجيشُ الوطني السوري والجماعاتُ المسلحة التابعة له انتهاكات لحقوق السكن والأرض والممتلكات مرارا وتكرارا، لا سيما في عفرين.[١٤] وعلى وجه التحديد، ابتزّ الجيش الوطني السوري السكان النازحين الذين حاولوا أن يعودوا إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني السوري ويستعيدوا منازلهم. واعتُقل كثيرٌ من السكان أو ضُربوا أو اختُطفوا وهم يحاولون استعادة ممتلكاتهم. وأفادت التقارير أنّ الجيش الوطني السوري والجماعات التابعة له نهبوا منازل المدنيين، فسرقوا الأثاث والماشية والبضائع كالألواح الشمسية وأسطوانات الغاز. ووُثّقت سرقاتٌ موسمية للزيتون وقطعٌ لأشجاره للحصول على الحطب.

في شمال شرق سوريا، أبلغ المدنيون عن الكثير من انتهاكات حقوق السكن والأراضي والممتلكات التي ارتكبها موظفو الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أوائل عام ٢٠٢٤. ففي إحدى الحالات البارزة التي غطّاها المركز السوري للعدالة والمساءلة، زُعم أنّ محامين زوّروا وثائق وسندات ملكية مقابل رشاوى أو حصص من الأراضي المسروقة. وأتاحت هذه الوثائقُ المزورة في الواقع لموظفي الإدارة الذاتية أن يسرقوا الأراضي والممتلكات من أصحابها الشرعيين.

باندحار الحكومة السورية في ٨ كانون الأول / ديسمبر، عادت انتهاكات حقوق السكن والأراضي والممتلكات إلى الواجهة مجددا، إذ واجه كثيرٌ من اللاجئين السوريين عقباتٍ كثيرةً عندما حاولوا العودة إلى منازلهم. وانتهجت حكومةُ الأسد النهبَ والسلبَ طيلة النزاع، وهو ما جعل كثيرا من الممتلكات غير صالحة للسكن. وإضافة إلى ذلك، وجد كثيرٌ من العائدين منازلَهم يستولي عليها سكانٌ جدد، وغالبا ما كان ذلك نتيجة لمصادرةِ الممتلكات المنهجية التي نفذتها حكومةُ الأسد وقوانينِ إعادة التقسيم والتغيير الديموغرافي. ودمرت الحكومة عمدا كثيرا من سجلات الملكية،[١٥] فعقّدت بذلك إجراءات التحقق من الملكية واستعادة الممتلكات.

لا تزال هناك تحديات، منها الدمارُ الكامل للأحياء الذي يمنع بعض العائدين من تحديد ممتلكاتهم؛ وعودةُ النازحين السوريين الذين لا يملكون الوثائق المناسبة لتأكيد حقوقهم في السكن أو الأراضي أو الممتلكات؛ والتهديدُ المستمر للألغام الأرضية غير المنفجرة التي زُرعت في الأراضي الزراعية والمنازل.[١٦] وهناك تقارير عن احتدامات وعنف بسبب نزاعات على الممتلكات بين عدة مدعين لملكيتها.

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

استمرت جميع أطراف النزاع في سوريا عام ٢٠٢٤ في تنفيذ عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في سوريا.

ظلّت حكومة الأسد قبل سقوطها المرتكبَ الرئيسي لهذه الجرائم، إذ كانت تعتقل دوريًا من عَدَّتهم معارضين سياسيين وتخفيهم.[١٧] واعتقلت الحكومة السوريين الفارين من النزاع في لبنان بين إسرائيل وحزب الله واحتجزتهم،[١٨] إضافة إلى الذين رحّلتهم الحكومة اللبنانية قسرا،[١٩] وأدّى ذلك إلى وفاة المعتقلين في بعض الحالات.

في أيلول/سبتمبر، أصدرت الحكومة السورية المرسوم التشريعي رقم ٢٧، الذي منح عفوا عن الفارين من الخدمة العسكرية وعن كثير من الجرائم الجنائية البسيطة.[٢٠] وكما هو الحال مع قرارات العفو السابقة التي توارَت ومُوّهت في صورة إصلاحات، فشل المرسوم رقم ٢٧ أن يأخذ بعين الاعتبار المعتقلين السياسيين المعتقلين في المرافق الحكومية في كافة أرجاء سوريا.[٢١]

في محافظة إدلب، اعتقلت هيئة تحرير الشام، التي أصبحت منذ ذلك الحين الحكومة المؤقتة، كثيرا من الناشطين والمتظاهرين الذين كانوا يطالبون بإصلاحات من حكومة الإنقاذ المدعومة من الهيئة.[٢٢] وبعد سقوط الأسد، شنّت الهيئة حملات أمنية موسّعة استهدفت ما تبقى من عناصر الحكومة السابقة. وأدّت هذه المداهمات إلى اعتقال مدنيين ومؤيدين للحكومة السابقة الذين سوّوا أوضاعهم وبعضا من الأقليات، دون أساس جليّ للتهم.[٢٣]

اعتقلت فصائل الجيش الوطني السوري في الشمال الغربي المتظاهرين الذين احتجوا على انتهاكات الجيش الوطني السوري وكذلك الصحفيين الذين غطوا هذه المظاهرات، ورفضت الفصائلُ مشاركة المعلومات عن أماكن وجودهم.[٢٤] واستمر الجيش الوطني السوري باعتقاله التعسفي للأكراد في منطقة عفرين وللمتهمين بالتورط مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ثم نُقل بعض هؤلاء المعتقلين إلى تركيا.[٢٥] وكثيرا ما يتعرض المعتقلون الذين يعتقلهم الجيش الوطني السوري لإساءة المعاملة الجسدية أثناء اعتقالهم، والتي تتضمّن التعذيب والعنف الجنسي.[٢٦]

في شمال شرق سوريا، دأبت قوات سوريا الديمقراطية على اعتقال المدنيين واحتجازهم، وفيهم ناشطون وصحفيون، إضافة إلى المتهربين من حملات التجنيد الإجباري دون مبرر قانوني.[٢٧] وواصلت قوات سوريا الديمقراطية اعتقال أكثر من ٥٦ ألف شخص اتُّهموا بأنهم مقاتلون سابقون في تنظيم داعش وأفرادُ أسرهم في منشآت ومخيمات في جميع أنحاء الشمال الشرقي، وخصوصا في مخيمَي الهول وروج.[٢٨] وواجه المعتقلون تعذيبا وظروفا معيشية قاسية، ويُرجّح أنّ بينهم مدنيين اختطفهم تنظيم داعش فاعتُقلوا مع خاطفيهم.

أخلت قوات سوريا الديمقراطية عام ٢٠٢٤ سبيل عدد محدود من المعتقلين السوريين وعائلاتهم من تلك المخيمات إلى منازلهم في محافظة دير الزور.[٢٩] إضافة إلى ذلك، كثيرٌ من المعتقلين في مخيمَي الهول وروج هم مواطنون أجانب، إذ أفادت تقارير عام ٢٠٢٤ أنّ عدد الأطفال والنساء الأجانب الذين أُعيدوا من المخيمات في سوريا أقل بنسبة ٥٠٪ تقريبا مقارنة بمن أُعيدوا إلى أوطانهم في الفترة الزمنية نفسها من العام الماضي.[٣٠] ولا يزال قابعا في هذه المخيمات آلافُ المواطنين الأجانب، وفيهم الأطفال، ولا يزال مصيرهم غامضا، إذ أعلنت قوات سوريا الديمقراطية أنّ جميع المعتقلين سيُطلق سراحهم بعد سقوط الأسد.

اللاجئون والإعادة القسرية

واجه اللاجئون السوريون عام ٢٠٢٤ محيطا خطرا ووضعا قانونيا هشا إذ اعتُدي على حقهم في طلب اللجوء. ورغم تواصل انعدام الأمن في سوريا، إلّا أنّ كثيرا من الدول عزمت على عَدّ سوريا دولةً آمنة قبل اندحار الأسد. وقد أدى تغير الحكم موخرا في سوريا إلى خلق مستقبل أكثر غموضا للاجئين السوريين، إذ أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عن إيقاف معالجة طلبات اللجوء مؤقتا.

قبل سقوط حكومة الأسد، شجعت دولٌ في الاتحاد الأوروبي الاتحادَ على مراجعة سياسته تجاه سوريا وإعادة تقييمها، ملوّحةً باستعدادها لتطبيع العلاقات مع حكومة الأسد لتسهيل عودة اللاجئين.[٣١] فعلى سبيل المثال، عينت إيطاليا سفيرا لها في سوريا وأصبحت أول دولة في مجموعة السبع تُحيي بعثتها الدبلوماسية في سوريا. ويعكس هذا القرار تناميَ تطبيع العلاقات مع حكومة الأسد وقابليةً متزايدة للتغاضي عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البلاد.[٣٢]

واجه اللاجئون السوريون كذلك في البلاد المجاورة تفشّيَ الميول المعادية للاجئين على مدار العام. ففي تركيا، اندلعت أعمال شغب معادية للسوريين في قيصري وامتدت إلى مناطق حتى هاتاي في حزيران / يونيو ٢٠٢٤. وهاجم مثيرو الشغب متاجر السوريين وممتلكاتهم وطالبوا بطرد السوريين من البلاد.[٣٣] طفحت هذه التوتراتُ وتسرّبت إلى سوريا، حيث نظم مئات المدنيين السوريين في المناطق التي تسيطر عليها تركيا مظاهرات مناهضة وقُتل سبعة أشخاص على الأقل في اشتباكات مع القوات التركية. وفي الوقت نفسه، استمر توثيق حالات عودة قسرية من تركيا إلى سوريا.

قصفت إسرائيلُ لبنانَ عام ٢٠٢٤، فنزح مواطنون لبنانيون ولاجئون سوريون وأُرغموا على العبور إلى سوريا فرارا من الخطر المحدق. وبحلول تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٤، عبر أكثر من ٤٠٠ ألف شخص عائدين إلى سوريا، وكثيرٌ منهم لاجئون سوريون.[٣٤] وتلقّى المركز السوري للعدالة والمساءلة تقاريرَ موثوقةً تفيد بأنّ السوريين الذين أُعيدوا قسرا اعتُقلوا تعسّفا وأُسيئت معاملتهم وماتوا أحيانا عند عودتهم إلى سوريا. فعلى سبيل المثال، أجرى المركز السوري للعدالة والمساءلة في تموز / يوليو ٢٠٢٤ مقابلةً مع صديق أحمد الحلّي، وهو سوري رُحّل من لبنان في وقت سابق من عام ٢٠٢٤، واعتُقل وعُذّب، وعندما أُطلق سراحه، كان مشلولا من خصره إلى أخمص قدميه، وما لبث أن توفي بجلطة دماغية بعد ذلك.

رغم سقوط حكومة بشار الأسد نهاية عام ٢٠٢٤، لا تزال إمكانيةُ تصنيف سوريا دولةً آمنةً أمرا مبهما بسبب العنف

الجاري والهجمات وانتهاكات حقوق الإنسان والتغيرات المستمرة في المشهد السياسي. وبرغم هذا الغموض، ما كان من دول الاتحاد الأوروبي إلّا أن أوقفت إجراءات لجوء اللاجئين السوريين فورا، وأصدرت قليلا من التوجيهات وخلقت محيطا أكثر عدائية للسوريين في أوروبا.[٣٥]

معلومات عن العقوبات

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة طيلة فترة النزاع السوري عقوباتٍ اقتصاديةً على حكومة الأسد ردّا على انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية التي ارتُكبت منذ عام ٢٠١١. وجمدت العقوبات عموما أملاك كبار المسؤولين الحكوميين، وحظرت المعاملات المالية مع الحكومة، وتضمّنت حظرا واسعا على التجارة والاستثمار، وهو ما أثّر على عمليات الحكومة السورية السابقة وكان له تبعاتٌ جانبيّةٌ على المواطنين السوريين.[٣٦]

قدّمت الدول خططا جديدة للعقوبات مع تقدم النزاع. ففي عام ٢٠١٩ على سبيل المثال، عزّز قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا (قانون قيصر)[٣٧] العقوبات عن طريق تضييق الثغرات التي كانت تستغلها حكومةُ الأسد. وفرض القانون عقوبات ثانوية على المجموعات غير الأمريكية التي تستثمر في سوريا ومنع أي كيان أمريكي أو غيره من المشاركة في جهود إعادة الإعمار. ورغم اندثار الأسد في ٨ كانون الأول / ديسمبر، مُدّد قانون قيصر لخمس سنوات أخرى في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤.

بعد دحر الأسد، بدأ المجتمع الدولي يعيد النظر في الأساس المنطقي للعقوبات ويعيد صياغته، وربط تخفيف العقوبات بقدرة الحكومة المؤقتة الجديدة على الالتزام بمعايير معينة لحقوق الإنسان ورغبتها في ذلك، مثل تشكيل حكومة شاملة تشمل الأقليات، ومنع الإرهاب، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.[٣٨]

فرع المخابرات السورية ٣٠٠، دمشق. كل مجموعة من الملفات تخص فردًا كان تحت المراقبة.

قاعة المحكمة التي تنعقد فيها محاكمة علاء م.، فرانكفورت أم ماين.
(فريق مراقبة المحاكمات في المركز السوري للعدالة والمساءلة)

جهود العدالة

كان عام ٢٠٢٤ نقطة تحوّل مهمة لجهود العدالة في سوريا. فقبل سقوط الأسد في كانون الأول / ديسمبر، كانت معظم جهود المجتمع المدني للنهوض بالعدالة تُنظَّم خارج البلاد بسبب العقبات والمخاطر الهائلة التي خلقتها حكومة الأسد. على سبيل المثال، ظلّت التحقيقات في قضايا المفقودين تجري عن بُعد غالبا، لأن الجانيَ الرئيسي - بشار الأسد - جثم في السلطة معظم العام. واتخذت المساءلةُ الجنائية شكلَ قضايا خاضعة للولاية القضائية العالمية في جميع أنحاء أوروبا، وجرّمت جهاتٍ فاعلةً متنوعةً انخرطت في الجرائم، ومنها عناصر من قوات الدفاع الوطني في سوريا وتنظيم داعش وحزب الله وغيرهم.

غير أنّ تردّي حكومة الأسد في كانون الأول / ديسمبر فتح الباب أمام بذل جهود أشمل لتحقيق العدالة، إذ تمكنت مجموعاتٌ من الوصول إلى مناطق استعصى الوصول إليها سابقا. وبدأ المجتمع المدني بجمع وحفظ الوثائق الحكومية التي نُبذت في المرافق الحكومية ومراكز الاعتقال المختلفة، بينما دخلت البلاد لأول مرة آلياتُ الأمم المتحدة، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. وفي العام القادم، يتطلع المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى دعم جهود العدالة في سوريا والتي تتوافق مع هدفه الراسخ المتمثل في تحقيق المساءلة عن الجرائم السابقة مع تعزيز سوريا التي تتسم بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

التوثيق

طوال عام ٢٠٢٤، واصلت منظمات المجتمع المدني السوري توثيقَ الجرائم وإجراءَ المقابلات مع الضحايا والناجين والشهود المطلعين وحفظَ مقاطع الفيديو مفتوحة المصدر. إلّا أنّ تهاوي حكومة الأسد في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤ غيّر جهود التوثيق. فبين عشية وضحاها، تمكنت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الوصول إلى المرافق الحكومية التي حَوَت ملايين الوثائق الاستخباراتية. إضافة إلى ذلك، سارع السوريون الذين كانوا يخشون التحدث عن تجاربهم سابقا إلى إجراء مقابلات، لا سيما للإبلاغ عن أحبائهم المفقودين.

استنفر المركزُ السوري للعدالة والمساءلة فورا بحشد موظفيه على الأرض للبدء في جمع الوثائق في فروع المخابرات ومراكز الاعتقال الرئيسية ومسحها ضوئيا. وفي الأسابيع التي أعقبت سقوط الحكومة، كان الوضع الأمني في الفروع فوضويا في كثير من الأحيان، وهو ما جازف بإتلاف الكثير من الوثائق. وفي إحدى الحالات، أمضى فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة يوما كاملا يصون الوثائق في فرع المخابرات الجوية في حرستا ويحفظها، وعندما عادوا في اليوم التالي وجدوا أنّ الغرفة التي كانوا يعملون فيها قد أُحرقت بالكامل. وفي حالات أخرى، كان هناك صحفيون أو مدنيون يبحثون عن أدلة بحسن نية، فنقلوا وثائق دون توثيق المكان الذي عثر عليها فيه بدايةً، فأخلّ ذلك بسلسلة العهدة. وبحلول نهاية العام، أُمّن معظم هذه المرافق، وأصدرت الحكومة المؤقتة أمرا تطلب فيه إعادة الوثائق.

بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، صان المركز السوري للعدالة والمساءلة أكثر من ٤٠٠ ألف وثيقة وحفظها رقميا. ويشير التحليل الأوليّ إلى أنّ هذه الوثائق تحوي أدلة على مصير مفقودين وأماكنهم، إضافة إلى توثيقٍ للجرائم التي ارتكبتها حكومة الأسد. غير أنّ هذه الوثائق لا تمثل إلّا جزءا يسيرا من ملايين الوثائق التي تركتها حكومة الأسد وراءها. ويجب أن تشمل عملية العدالة الانتقالية إنشاء أرشيف وطني لحفظ وتحليل هذه الوثائق لأغراض العدالة والمساءلة وتخليد الذكرى.

شهد هذا العام أيضا إغلاق «يونيتاد»، وهي آلية الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق المجاور. وفي حين أن صلاحيات يونيتاد اقتصرت على العراق، إلا أنها كانت تمتلك مقابلات ووثائق غفيرة يُرجّح أن يكون لها صلةٌ بسوريا، تتعلق خصوصا بآلاف النساء والأطفال الإيزيديين الذين اختُطفوا في العراق وما زالوا مفقودين في سوريا. ومع الأسف، يعني إغلاق الآلية أنّ هذه الوثائق لم تعد متاحة للجهات الفاعلة في مجال العدالة.

مع بدء سوريا في عملياتها الخاصة للعدالة، ينبّهنا إغلاقُ يونيتاد إلى أنّ الجهات الفاعلة على الأرض بحاجة إلى تخطيط يدوم طويلا دون اعتماد محض على آليات الأمم المتحدة، والتي يُرجح أن تكون في قلب عمليات العدالة السورية الفَتِيّة المكلفة بصَون الوثائق.

المساءلة الجنائية

في عام ٢٠٢٤، واصلت الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا توطيد المساءلة الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا بتسخير الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مواطنين سوريين. وشمل ذلك مسؤولي النظام السابق وعناصر من جماعات متطرفة مثل داعش. وبعد الإطاحة بالحكومة السورية السابقة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤، أعلنت الحكومة السورية المؤقتة التزامها بمحاكمة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم بأوامر من الأسد، وأكدت بعض الدول مثل ألمانيا دعمها لمحاكمات الولاية القضائية العالمية على الساحة الدولية.

تُمكّن الولاية القضائية العالمية المحاكمَ الوطنية من مقاضاة أفراد على الجرائم الدولية الخطيرة - مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب - بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة أو جنسية الجاني أو جنسية الضحية. وفي أوروبا، دمجت كثير من الدول الولاية القضائية العالمية في أنظمتها القانونية المحلية، فمكّن ذلك من مقاضاة الجرائم المرتكبة خلال النزاع السوري ومحاسبة الجناة.

بدأت كثير من المحاكمات الجنائية المتعلقة بسوريا عام ٢٠٢٤ أو استمرت خلاله، وحُوكم فيها جهات فاعلة مختلفة، منها عناصرُ من ميليشيات موالية للحكومة وضباطُ مخابرات وطبيبٌ سوري ومقاتلو داعش. وفي نهاية ٢٠٢٤، تضمّنت قاعدة بيانات المركز السوري للعدالة والمساءلة لتتبع القضايا أكثر من ٣٥٠ قضية من المحاكمات الجنائية المتعلقة بسوريا، وكثير منها لا يزال مستمراً. وفي ضوء الإطاحة بالحكومة في سوريا مؤخرا وزيادة إمكانية الوصول إلى الوثائق التي وثّقت الفظائع التي ارتكبتها الحكومة السورية السابقة، يُرجّح أن يتزايد هذا العدد في عام ٢٠٢٥، إذ قد يشعر مزيد من الشهود بالقدرة على الإدلاء بشهاداتهم.[٣٩]

إحدى المحاكمات التي بدأت عام ٢٠٢٤ كانت أول محاكمة على الإطلاق لأحد عناصر حزب الله بتهمة ارتكاب جرائم في النزاع السوري. بدأت المحاكمة في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر في المحكمة الإقليمية العليا في شتوتجارت بألمانيا، إذ اتُّهم المواطن السوري عمار ا. بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية،[٤٠] ويَزعم المدّعون العامّون أنه كان قائد ميليشيا شيعية موالية للأسد انصهرت لاحقا مع حزب الله وانخرطت في عمليات عدوانية استهدفت المدنيين في بصرى الشام. وتوفر المحاكمة فرصة مهمة للكشف عن أدلة حول دور حزب الله في مؤازرة الحكومة السورية خلال النزاع السوري.

أُجريت عدة محاكمات أخرى عام ٢٠٢٤ لمواطنين سوريين متهمين بارتكاب جرائم حرب. ففي ١٨ كانون الأول / ديسمبر، حكمت المحكمة الإقليمية العليا في هامبورج بألمانيا على أحمد ح. بالسجن عشر سنوات بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو عنصر سابق في قوات الدفاع الوطني. وشملت التهم الموجهة إليه التعذيبَ والحرمانَ من الحرية والاستعبادَ خلال النزاع السوري.[٤١] ومن المقرر إجراء سلسلة من المحاكمات في السنوات القادمة لمنتسبين سابقين إلى قوات الدفاع الوطني في سوريا.

المحكمة الإقليمية العليا في شتوتغارت (فريق مراقبة المحاكمات).

بخصوص الجرائم المرتبطة بداعش، بدأت محاكمة مواطنَين سوريَّين في ٣٠ نيسان / أبريل في المحكمة الإقليمية العليا في دِسلدورف بألمانيا. إذ واجه محمد ا. وإسماعيل ك. اتهامات بالانتماء إلى منظمة إرهابية أجنبية أو أكثر، منها تنظيم داعش. واتُّهما أيضا بارتكاب جرائم حرب،

منهـا أخـذ رهائـن أفضى إلى المـوت والقتـل، ويُزعـم أنهمـا ارتكبا جرائم حرب خلال النزاع السوري.[٤٢] وفي أيلول / سبتمبر ٢٠٢٤، بـدأت محاكمـة جنائيـة في المحكمـة الإقليميـة العليـا في ميونيخ، إذ اتُهم عامر ا. وباسل ا. وسهيل ا. بالانتماء إلى منظمـات إرهابيـة أجنبيـة، منهـا تنظيـم داعـش.

في ٢٤ أيار / مايو، أصـدرت محكمة فرنسية غيابيّا حكما فارقا بإدانة ثلاثة مسؤولين سوريين رفيعي المستوى، علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود، بتهمة ارتكاب جرائم ضـد الإنسانية وجرائم حرب. وحُكم على هؤلاء المسؤولين بالسجن المؤبد لدورهم في اعتقال مازن الدباغ، وهو أب فرنسي سوري، وابنه باتريك عام ٢٠١٣ وتعذيبهما وقتلهما.[٤٣]

في حزيـران / يونيـو ٢٠٢٤، أكـدت محكمـة الاستئنـاف في باريس صلاحية مذكرة التوقيف الدولية ضد الأسد، مشيرةً إلى المشاركة في جرائم حرب. يتحدى هذا القرارُ التاريخي مبدأَ الحصانة المطلقة لرئيس دولة في منصبه، مؤكدا أنّ المساءلة عن الجرائم الدولية لها الأسبقية.[٤٤] وسنرى ما إذا كانت القضية ستمضي قدما، إذ لم يعد الأسد محميا بحصانة من هذا النوع. ويمكن أن يحاكم النظام القضائي الفرنسي الأسدَ غيابيا إذا لم تكن هذه المسألة عائقا.

رغم أنّ غالبية المتهمين في المحاكمات المتعلقة بسوريا عام ٢٠٢٤ كانوا ذكورا، إلّا أنّ هناك تزايدا في عدد المحاكمات التي برزت ضد النساء، ومن بينها محاكمة امرأة هولندية في هولندا اتُّهمت باحتجاز إيزيديتَين سبيّتَين. اتُهمت حسناء أ. بارتكاب جرائم ضد الإنسانية والانتماء إلى منظمة إرهابية وتعريض حياة طفل للخطر. إذ غادرت السيدة البالغة من العمر ٣٢ عاما هولندا عام ٢٠١٥ مع ابنها ذي الأربع سنوات وتزوجت في سوريا من مقاتل مغربي في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. وحُكم عليها بالسجن ١٠ سنوات في كانون الأول / ديسمبر؛ إلّا أنّ المحكمة برّأتها من تهمة المساعدة والمشاركة في الاسترقاق بصفتها جريمة ضد الإنسانية.[٤٥]

بالنظر إلى المستقبل، دعا الرئيس السوري الحالي الشرع المجتمعَ الدولي إلى المساعدة في محاكمة الذين ارتكبوا جرائم بأوامر من بشار الأسد. وأكد الشرع على أنّ هذه الملاحقات القضائية ستجري عن طريق محاكم محلية لضمان العدالة والمساءلة داخل البلاد.[٤٦] غير أنّ إنشاء نظام قضائي فعال في سوريا هو أمر ضروري، لضمان المساءلة الجنائية وتحقيق العدالة للضحايا بأثر رجعيّ.[٤٧]

على الصعيد الدولي، جددت ألمانيا بعد اندثار الأسد دعمَها لمحاكمات الولاية القضائية العالمية، إذ أصدرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك تحذيرا شديد اللهجة: «إذا كان أي من جلادي الأسد يفكر في الفرار إلى ألمانيا، فسأوضح له شيئا: سنستخدم القوة القانون الكاملة لمحاسبة جميع أتباع النظام على جرائمهم الدنيئة».[٤٨]

إلّا أنّ سوريا لم تصادق على نظام روما الأساسي ولا تزال خارج نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يحدّ من قدرة المحكمة على محاكمة أشخاص من سوريا مباشرة بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وقد يكون توقيع أوكرانيا مؤخرا على نظام روما الأساسي، الذي دخل الآن رسميا حيز التنفيذ، ومصادقتها عليه بمثابة نموذج يمكن أن تحتذي به سوريا مستقبلا. ويمكن لهذه الخطوة أن تمهّد الطريق لمزيد من المساءلة والتعاون الدوليَّين في التصدي لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.[٤٩]

ختاما، سافر ممثلو الآلية الدولية المحايدة والمستقلة في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤ إلى دمشق للاجتماع مع الحكومة المؤقتة التي ورد أنها كانت منفتحة على التعاون في التحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاع.[٥٠]

التحقيقات في شؤون المفقودين

كانت التحقيقات في قضايا المفقودين في سوريا خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام ٢٠٢٤ مشتّتةً وجرت إلى حد كبير عن بعد، إذ كان بشار الأسد لا يزال في السلطة، وهو الجاني المسؤولُ عن أغلب حالات الاختفاء القسري. إلّا أنّ سقوط الحكومة السورية السابقة في كانون الأول / ديسمبر غيّر مشهدَ التحقيقات في شؤون المفقودين جذريّا. ورغم الإفراج عن آلاف المعتقلين، بقي كثير منهم مفقودين، وهناك حاجة إلى عمل جدّيّ لمساعدة العائلات على فهم مصير أحبائهم ومكان وجودهم.

بدأت المؤسسةُ الدولية الرئيسية الجديدة المكلفة بالتحقيق في مصير المفقودين في سوريا، وهي المؤسّسة المستقلّة المعنيّة بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) والتابعة للأمم المتحدة، عملَها رسميا في نيسان / أبريل، وصار لديها أكثر من عشرين موظفا بحلول نهاية العام. كانت طبيعة معظم جهود المؤسسة عام ٢٠٢٤ تحضيرية: وهي تصميمُ نظام إدارة بيانات، وتحديدُ الجهود الحالية المتعلقة بالمفقودين وفهمُها، والتواصلُ مع

العائلات وإطلاعُها على ما يجري.[٥١] وبينما كان الموظفون يترقبون تعيينا متأخرا لرئيس الآلية، ظلت هناك أسئلةٌ استراتيجيةٌ كبرى بلا إجابة، كماهيّة الحالات التي ستعطيها الآليةُ أولويةً وما إذا كانت ستعمل داخل البلاد. وفي ١٩ كانون الأول / ديسمبر، عيّن الأمينُ العام كارلا كوينتانا رئيسةً، وهي تتمتع بخبرة كبيرة في مجال المفقودين من عملها في المكسيك وكولومبيا.[٥٢] ويُعدّ اختيار رئيسة من أمريكا اللاتينية إشارةً مشجعةً على أنّ الآلية ستدعم عمليةً يقودها السوريون وتركز على الضحايا، إذ إنّ أمريكا الجنوبية هي مهد أنثروبولوجيا الطب الشرعي التي قاد فيها المجتمعُ المحليّ جهودا تاريخيةً تستند إلى القدرات المحلية.

واصل المركز السوري للعدالة والمساءلة في هذه الأثناء تحقيقاتِه في شؤون المفقودين في شمال شرق سوريا، وركّز على البحث عن مصير المفقودين الذين أخفاهم تنظيمُ داعش ومكان وجودهم. وبالتركيز على المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، تمكّن المركز السوري للعدالة والمساءلة وشريكُه، فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري (SMFT)، من العمل علنا وإحراز تقدم ملموس. ففي شباط / فبراير، جلب المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى الرقة والقامشلي خبيرتَين من مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي الغواتيمالية (FAFG)، وهي المرة الأولى التي يزور فيها خبراءُ الطب الشرعي الدوليون مقابرَ جماعيةً في سوريا. وكان من ثمار تلك الرحلة أن وُضعت خطةٌ مفصلةٌ لتحديد هوية الرفات البشري في شمال شرق سوريا، وهو ما سيتطلب إعادة استخراج الرفات التي استُخرج سابقا لتحليله بالطب الشرعي وإجراء اختبارات الحمض النووي عليه. وقُبَيل هذه الجهود، أجرى الفريق تحقيقات تمهيديّة في سياق سجون تنظيم داعش ومواقع المقابر التابعة له، مع تركيز موسّع على البحث عن النساء والأطفال الإيزيديين الذين لا يزالون مفقودين في سوريا.

يواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة التحقيق في شؤون المفقودين مستخدما الوثائق، كصور الأقمار الصناعية ووثائق داعش ومقابلات مع الناجين والعائلات. وبعد أكثر من عامين من الجهود التي تضمنت تقديم شكوى مدنية ضد وكالة استخبارات الدفاع لعدم استجابتها للطلب، نجح المركز السوري للعدالة والمساءلة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٤ في استخدام قانون حرية المعلومات الأمريكي للحصول على سجلات داعش التي جمعتها أصلا القواتُ الأمريكية وقواتُ التحالف في سوريا. وتحوي السجلاتُ قوائمَ بأسماء الأشخاص الذين سجنهم تنظيم داعش وستكون في غاية الأهمية للتحقيقات الجارية.

تعاون فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضا مع رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا لتطبيق منهجية المركز السوري للعدالة والمساءلة في التحقيق في سياقات غير التي أعقبت داعش، مع التركيز لأول مرة على مراكز الاعتقال التابعة للحكومة السورية السابقة. وفي دراسة متعمّقة لمطار المزة العسكري في دمشق، استخدم المركز السوري للعدالة والمساءلة ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا مقابلاتٍ مع ناجين وشهود مطلعين وبياناتٍ مفتوحة المصدر، لفهم كيف اعتقلت إدارةُ المخابرات الجوية معتقلين وعذبتهم وأعدمتهم في المطار في بعض الحالات. وأتاح ذلك في نهاية المطاف للمركز السوري للعدالة والمساءلة ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا أن يربطا مجمعَ السجن بثلاث مقابر يُشتبه أنّ فيها رفاتَ معتقلين سابقين. وبعد سقوط الحكومة السورية السابقة، دخل فريق المفقودين التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة إلى منشأة مطار المزة وصوّر عشرات آلاف الوثائق الأخرى التي احتوت على قوائم للسجناء ومعلومات عن مواقع القبور المحتملة.

تمثّل الأشهر القادمة فرصة تاريخية لإنشاء عملية تتركّز حول قيادة سورية تخصّ المفقودين ويمكن أن تجيب عن عشرات آلاف الأسئلة التي تؤرّق العائلات. ويجب على الحكومة المؤقتة أن تضع تدابير فورا لتحافظ على المقابر الجماعية والوثائق الحكومية التي نبذتها وراءها حكومةُ الأسد، وأن تعيّن مسؤولا عن عمليات البحث عن المفقودين في وزارة العدل، وأن تبدأ في الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني وعائلات المفقودين. وسيتحتّم على المؤسّسة المستقلّة المعنيّة بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) أن تتحرك بسرعة لمواجهة هذه الأمر وتعيّن موظفين في سوريا. ورغم أنّه لا غنى عن موارد وخبرات المؤسسة، إلّا أنّها يجب أن تهدف إلى تأدية دور في بناء القدرات لدعم عملية رسمية داخل وزارة العدل. وسيتوقف نجاح مثل هذه العملية التي تقودها الحكومة على قدرة الحكومة الجديدة على كسب ثقة العائلات ودعمهم كليا.

مجدل شمس

الفنان: إبراهيم برغود

في ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٢٤، سقط صاروخ على ملعب لكرة القدم في مجدل شمس، في هضبة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل، مما أسفر عن مقتل ١٢ طفلًا وإصابة العديد غيرهم، جميعهم تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٤ عامًا. تصوّر لوحة الفنان المشهد الفوضوي مباشرة بعد الهجوم، حيث يظهر الأطفال، الذين لا يزالون يرتدون زيهم الرياضي، وهم قتلى ومصابون على أرض الملعب، بينما يقف حولهم أصدقاؤهم وعائلاتهم متشحين بالسواد. لا يزال من غير الواضح من أطلق الصاروخ، إذ يتبادل كل من حزب الله وإسرائيل الاتهامات، لكن ما هو واضح أن هذا كان هجومًا عبثيًا آخر ضد المدنيين.

التكنولوجيا وحقوق الإنسان

كان ازدهارُ أدوات حقوق الإنسان الرقمية التي تحتوي على الذكاء الاصطناعي هو أبرز تطور في مجال التكنولوجيا وحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٤، إذ أتاحت فرصا جديدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان. على سبيل المثال، بإمكان الأدوات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أن تحسّن وظائف البحث، وتزيد إمكانية الوصول إلى المعلومات، وتيسّر المهام العسيرة كتحليل مجموعات البيانات الكبيرة، وتقلّص الوقت اللازم لإنجاز الخدمات الأساسية. فلدى هذه الأدوات الجديدة قدرةٌ على نفع المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام. إلّا أنّ هذه القفزات التقنية طرحت معضلات معقدة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى سياسات تقنية قائمة على حقوق الإنسان.

بخصوص توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن للنُّظُم الآلية أن تعالج مجموعات ضخمة من البيانات وتحلّلها بسرعة، كمنشورات وسائل التواصل الاجتماعي وصور الأقمار الصناعية والسجلات الرسمية، والتي قد تكون ضرورية لسوريا بعد نبذها الأسد. ويمكن لهذه الأدوات المحفّزة بالذكاء الاصطناعي أن تجعل جمعَ البيانات من مصادر متنوعة، وتحديدَ المعلومات المعنيّة، والتحققَ من صحة محتوى الوسائط المتعددة عملياتٍ آلية. غير أنّه لا تزال هناك تحديات، منها ضمان دقة البيانات، ومنع التحيّزات الخوارزمية، والحفاظ على خصوصية المعلومات الحساسة وأمنها. وخلقت أدوات الذكاء الاصطناعي الأخرى بنفسها كثيرا من التحديات، كانتشار الوسائط المزيفة التي قد تخدع المشاهدين وتقدح في مصداقية الوثائق الأصلية.

ويمكن للأدوات المحفّزة بالذكاء الاصطناعي أن تؤديَ دورا أساسيا في سوريا بعد نبذ الأسد، وتحديدا في تحديد مصير المفقودين. إذ يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي أن تحلّل صور الأقمار الصناعية لتدلّل على وجود مقابر جماعية،[٥٣،٥٤] ويمكن للتحليلات التنبؤية وتقنيات التنقيب عن البيانات أن تحسن كفاءة فرز المعلومات المتعلقة بالمفقودين. غير أنّ هذه التقنيات تثير مخاوف تتعلق بالخصوصية وضمان ألّا تحتفظ نماذج الذكاء الاصطناعي بالمعلومات الشخصية الأولية عن المفقودين وعائلاتهم أو تعيد استخدامها.[٥٥]

أدى التسليم بهذه التحديات إلى بذل جهود أكبر لوضع توجيهات ومنهجيات تضمن أن تُصمّم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتُستخدم بطرق تحترم حقوق الإنسان وتنهض بها. وقدم مجلس أوروبا "منهجية تقييم أثر حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون" (HUDERIA) التي توفر نهجا منظما لتقييم أثر أنظمة الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان طوال عمرها التشغيلي الافتراضي.[٥٦] وأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية «ملف تعريف إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان»، ليكون دليلا عمليا للمنظمات كي تطوّر الذكاء الاصطناعي وتديره بصورة تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.[٥٧] وبالمثل، تعزز «مبادئ تنمية الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي وتطويره»[٥٨] ذكاءً اصطناعيا مبتكرا وجديرا بالثقة ويحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، وتقدّم إرشادات سلسة لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي.

فريق التوثيق في المركز السوري للعدالة والمساءلة يقوم بمسح ضوئي لملفات استخبارات حكومة الأسد، دمشق ٢٠٢٤.

آثار وإنجازات المركز السوري للعدالة والمساءلة في عام ٢٠٢٤

تحديثات التوثيق

على مدى أكثر من ١٠ سنوات، عمل المركز السوري للعدالة والمساءلة على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سوريا بهدف دعم جهود العدالة الإنتقالية الحالية والمستقبلية. يضم فريق التوثيق التابع للمركز أعضاءً محايدين، متعددي الخلفيات العرقية، من الرجال والنساء داخل سوريا والدول المجاورة، ويعملون على حفظ الأدلة المتعلقة بالانتهاكات بغض النظر عن هوية الضحايا أو الجناة. تُستخدم هذه الوثائق لإعلام الجمهور، ودعم آليات الأمم المتحدة، ومساعدة المدّعين العامّين في أوروبا في ملاحقة القضايا الجنائية.

خلال العام ٢٠٢٤ جمع فريق التوثيق في المركز ٣٥٧ مقابلة مع ٢٧١ رجلًا و٨٦ إمرأة، وسجل حالات تتعلق بـ:

- الإعتقال: ١٦٦ حالة
- التعذيب: ٩٣ حالة
- القصف: ٧١ حالة
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: ٥٤ حالة
- الإخفاء القسري: ٤٣ حالة
- القتل: ٤٣ حالة
- إنتهاكات الملكية: ٤١ حالة
- الترحيل القسري: ٣٠ حالة
- الهجمات الكيميائية: ١٦ حالة
- تجنيد الأطفال: ٣ حالات
- الهجوم على منشآت غير عسكرية: حالتان
- إنتهاكات أُخرى (١٠ حالات، معظمها تتعلق باستخدام المدنيين كدروع بشرية

بالإضافة إلى ذلك، جمع المركز ٥٧ مقابلة مع شهود داخليين، بما في ذلك أعضاء سابقين في الجيش السوري، والشرطة، وأجهزة المخابرات، ومرافق أخرى مثل المستشفيات العسكرية، إلى جانب مقابلات مع أفراد من قوات المعارضة. تعد هذه الشهادات ضرورية لإثبات مسؤولية القيادة ومحاسبة القادة الكبار.

بعد سقوط حكومة الأسد، تمكن المركز السوري للعدالة والمساءلة من جمع أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ وثيقة حكومية سورية من منشآت عسكرية ومخابراتية مهجورة. تحتوي هذه الوثائق على أدلة مهمة حول مصير المعتقلين وكذلك على الجرائم التي ارتكبتها حكومة الأسد. عمل فريق المركز على مسح وتصوير الوثائق في أماكنها عندما كان ذلك ممكنًا، وجمع الوثائق الفعلية التي كانت معرضة للعبث أو التدمير. تم لاحقًا إعادة جميع الوثائق المادية إلى الحكومة المؤقتة، بينما احتفظ المركز بنسخ رقمية لمزيد من التحليل.

كما قام المركز بتحديد وتحميل وحفظ ١٢٢,٨٤٣ مقطع فيديو من المصادر المفتوحة. وبحلول نهاية العام، احتوت قاعدة بيانات "بيانات" (Bayanat) التابعة للمركز على أكثر من مليوني وثيقة منفصلة عن النزاع السوري.

أخيرًا، أطلق المركز السوري خريطة جديدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٢٤، والتي توفر معلومات محدّثة من الميدان حول أهم إنتهاكات حقوق الإنسان الجارية في سوريا. تهدف هذه الخريطة إلى أن تكون مصدرًا لصُنّاع السياسات للحصول على معلومات محدّثة عن الإنتهاكات المستمرة، وقد وصلت بنجاح إلى منظمات حوكمة رئيسية في أوروبا خلال عام ٢٠٢٤، حيث نقلت مستجدات مهمّة حول قضايا مثل تجنيد الأطفال، والهجمات غير المشروعة، والاحتجاز التعسفي.

تحديث حول التحقيقات وبناء القضايا

يعمل فريق تحليل البيانات التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة على معالجة جميع الوثائق الواردة لضمان تحليلها ووسمها بشكل صحيح وضمان جعلها قابلة للبحث وكذلك ربطها بالأدلة ذات الصلة. بعد ذلك يستخدم فريق التحقيقات التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة الوثائق التي تم تحليلها، إلى جانب التوثيقات الإضافية مثل صور الأقمار الصناعية، للتحقيق في أنماط الجرائم المرتكبة في سوريا وكشفها. في هذا العام، قام الفريق بتحليل ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ وثيقة، شملت مقابلات ومستندات ومقاطع فيديو.

في عام ٢٠٢٤، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة أول فيلم وثائقي له وثلاثة تقارير استقصائية كاشفاً عن انتهاكات واسعة النطاق وممنهجة في سوريا والتي ارتكبت بشكل رئيسي من قبل الحكومة السورية السابقة:

- "لا تبقي ولا تذر" عُرض على شكل فيلم وثائقي استنادًا إلى تحليل أكثر من ١٠,٠٠٠ مقطع فيديو لهجمات بالبراميل المتفجرة.
- "بعون الله ما حيضل شي" ركز على نهب ممتلكات المدنيين في داريا وحرستا ومخيم اليرموك.
- "وثائق الرعب" تحليل وثائق المخابرات السورية التي كشفت كيف أن حكومة الأسد أمرت بتنفيذ هجمات أودت بحياة العديد من المدنيين أو تعمدت تحريف طبيعة تلك الهجمات أو نتائجها.
- "أصوات البقاء" تمحور حول مقابلات مع اثني عشر ناجياً من الهجمات الكيماوية التي ارتكبتها حكومة الأسد وتنظيم داعش.

بناء القضايا

ساهم فريق بناء القضايا التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة في عشرات القضايا في جميع أنحاء أوروبا بالإضافة إلى العديد من القضايا في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٢٤.

تحت إشراف قائد فريق بناء القضايا، عمل فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة من مناصري الجالية السورية في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا على تحديد الضحايا والشهود الذين لديهم معرفة بجناة سوريين موجودين في تلك البلدان. وإضافة إلى المبادرة في تقديم ملفات إلى وحدات مكافحة الجرائم عند قيام الفريق بتحديد المشتبه بهم بشكل مستقل، فقد استجاب المركز السوري للعدالة والمساءلة لطلبات وحدات جرائم الحرب والشرطة في العديد من البلدان الأوروبية. حيث تتواصل هذه السلطات بانتظام مع فريق بناء القضايا التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة لطلب معلومات إضافية عن مشتبه بهم أو العثور على شهود محتملين مستعدين للإدلاء بشهاداتهم.

من أبرز النجاحات التي حققتها جهود المركز السوري للعدالة والمساءلة في بناء القضايا في عام ٢٠٢٤ هو محاكمة أحمد ح في هامبورغ، ألمانيا. وكان أحمد ح، وهو قيادي سابق في قوات الدفاع الوطني، قد اتُهم بارتكاب ٢١ جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية واشتبه في تورطه في مذبحة التضامن عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠٢٣، قدّم المركز السوري للعدالة والمساءلة معلومات مهمة للسلطات الألمانية حول الجاني، والتي أدت إلى إحالة القضية إلى المحاكمة. وقام المركز السوري للعدالة والمساءلة بمراقبة المحاكمة في عام ٢٠٢٤، والتي انتهت بإدانة المتهم بعدة تهم، من ضمنها التعذيب والحرمان من الحرية والاستعباد. وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات.[٥٩]

كذلك فقد قدّم المركز السوري للعدالة والمساءلة مساهمة جوهرية أخرى في قضية رفعها مركز العدالة والمساءلة (CJA) إلى المحكمة الجزائية الأمريكية في واشنطن العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وقد هدفت هذه القضية إلى تحقيق العدالة لمواطن سوري-أمريكي تعرّض للتعذيب في فرع المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري أثناء حكم الأسد. دعم المركز السوري للعدالة والمساءلة هذه القضية من خلال تقديم عشر إفادات شهود وعشر وثائق حكومية لمركز العدالة والمساءلة والتي تُفصّل عمليات التعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام.

كما قدم المركز السوري للعدالة والمساءلة شهادة حاسمة للسلطات في القضية المرفوعة ضد سمير الشيخ في الولايات المتحدة، والذي كان المدير السابق لسجن عدرا في دمشق.[٦٠]

التحديثات الخاصة ببرنامج الأشخاص المفقودين

يعتمد فريق الأشخاص المفقودين التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة على مناهج الطب الشرعي للتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين والمقابر الجماعية في شمال شرق سوريا بهدف الكشف عن مصير المغيبين من قبل تنظيم داعش. يتركز هذا المشروع حول ثلاث محاور رئيسية: التعامل مع العوائل لتوثيق حالات الاختفاء، البحث في مواقع الاعتقال والدفن، وبناء قدرات الشركاء المحليين. تمهد هذه الأنشطة بالمجمل الطريق أمام المركز السوري للعدالة والمساءلة، وشريكيه فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري في الرقة ومؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي في غواتيمالا، للتعرف على هوية الرفات البشرية في شمال شرق سوريا.

في عام ٢٠٢٤، قام فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة بتوثيق أكثر من ١٧٠ حالة فقدان جديدة. في كل حالة، أجرى المركز السوري للعدالة والمساءلة مقابلات معمقة مع عائلة المفقود ووثق طبيعة اختفائه والملامح الفيزيائية ذات الصلة التي قد تساعد في الكشف عن مصيره. ثم

تم تحميل هذه المعلومات إلى برمجية "بيانات" الخاصة بالمركز السوري للعدالة والمساءلة، بحيث تبقى كل حالة قابلة للبحث ومرتبطة بحالات ومواقع وجهات أخرى ذات صلة.

مؤسسة غواتيمالا للأنثروبولوجيا الجنائية تزور مختبر العينات التابع لفريق المفقودين والطب الشرعي السوري في الرقة.

قام أيضا المركز السوري للعدالة والمساءلة وفريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري بإجراء تحقيقات سياقية حول عدة مراكز اعتقال ومقابر من خلال زيارة المواقع وتصويرها، وتحليل الصور الفضائية، وإجراء مقابلات مع أكثر من ٥٠ ناجيا وشاهدا. قد كشف المركز السوري للعدالة والمساءلة حتى الآن ٢٤٥ سجنا تابعا لتنظيم داعش و٦٣ مقبرة ويمكن الاطلاع على كلها عبر الانترنت.

وأخيرًا، في شباط/فبراير ٢٠٢٤، جلب المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى سوريا خبيرَي الطب الشرعي التابعَين لمؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي، وذلك لغرض تقييم الجهود الحالية وتقديم تدريب مباشر لفريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري. قام الخبيران بتدريب فريق الكشف التابع لفريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري على التحليل الشرعي، بما في ذلك تحديد الجنس والعمر البيولوجي للرفات البشرية العظمية. بالإضافة إلى ذلك، درّبت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة على جمع عينات جينية مرجعية من عائلات المفقودين. في نهاية التدريب، جلبت مؤسسة أنثروبولوجيا الطب الشرعي أربع عينات عظمية إلى غواتيمالا لإجراء الفحص الجيني. وبناءً على تجربتها في الرقة، قدمت المؤسسة توصيات مفصلة حول التدريب المستقبلي، وعمليات الاستخراج، والتعرف على الرفات في شمال شرق سوريا، مما سيسهم في توجيه عمل المركز السوري للعدالة والمساءلة في السنوات المقبلة.

تحديثات عن مراقبة المحاكمات

في عام ٢٠٢٤، بسط المركزُ السوري للعدالة والمساءلة عملَه في مراقبة المحاكمات لتشمل ولايات قضائية وجناة عدة - إذ قدّم بانتظام تحديثات عن سبع محاكمات شملت أربع دول. ففي فرنسا، تابع المركز السوري للعدالة والمساءلة المحاكمة الغيابية لعلي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود، الذين أُدينوا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ٢٧ أيار / مايو ٢٠٢٤.

وفي فرانكفورت، ألمانيا، لا يزال المركز السوري للعدالة والمساءلة مواظبا للعام الثالث على مراقبة محاكمة علاء م المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتعلّق بدوره طبيبا مدنيا في المشافي العسكرية في سوريا. وتجري حاليا في دسلدورف محاكمة محمد ا. وإسماعيل ك. التابعَين لداعش بتهم إرهاب وارتكاب جرائم حرب. وحضر المركز السوري للعدالة والمساءلة الجلسات وتمكن لأول مرة من الحصول على الترجمة الشفوية العربية التي زُوّد المتهمان بها. وفي هامبورج، حُكم على أحمد ح في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤ بالسجن لعشر سنوات لارتكابه جرائم بصفته عنصرا في قوات الدفاع الوطني؛ ولكن لم يؤكّد تورطه في مجزرة التضامن. وفي شتوتجارت، تجري حاليا أول محاكمة تتقصى دور حزب الله في سوريا، ويسعى المركز السوري للعدالة والمساءلة للوصول إلى التسجيلات الصوتية نظرا للأهمية التاريخية للمحاكمة.

وفي هولندا، أدانت محكمة مقاطعة لاهاي حسناء ا.[٦١] المنتمية إلى داعش، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لاستعباد إحدى الناجيات الإيزيديات والمشاركة في منظمة إرهابية وتعريض طفل للخطر. وأُسقطت التهم المتعلقة بناجية أخرى لنقص الأدلة. ويراقب المركز السوري للعدالة والمساءلة كذلك محاكمة سمير الشيخ في الولايات المتحدة، والذي اتُهم بدايةً بالاحتيال في طلب الهجرة. وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤، أضافت لائحة اتهام نسخت سابقتها تهمَ تعذيب تتعلّق بدوره مديرا لسجن عدرا من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨.[٦٢]

ومن المشاكل المتكررة في هذه المحاكمات غياب الوسطاء الثقافيين والشهود الخبراء السوريين، وترهيب الشهود ونقص حمايتهم، والتقلقل من استخدام محاضر جلسات استماع طلبات اللجوء أدلةً، وقد يؤثر كلُّ ذلك على مصداقية الشهود. ولمواجهة هذه التحديات، سينشر المركز السوري للعدالة والمساءلة في أوائل عام ٢٠٢٥ «تقريرا لمقارنة الولاية القضائية العالمية» يقدم فيه توصيات للسلطات. إضافة إلى ذلك، يطوّر المركز السوري للعدالة والمساءلة حاليا أدلة إرشادية عن حماية الشهود صيغت خصيصا لأربع ولايات قضائية في الاتحاد الأوروبي، يوضح حقوق الشهود ويعزز تدابير الحماية.

ختاما، مكّن سقوط الحكومة السورية السابقة بعضَ الشهود من التحدث علانية للمرة الأولى، رغم أنه ينبغي أن يُقيّم التأثير الأكبر لهذا الوضع أولا.

تحديثات عن سياسات العدالة

في عام ٢٠٢٤، استفاد فريق سياسات العدالة في المركز السوري للعدالة والمساءلة من خبراته ليوصي ويقدم سياسات عملية وقابلة للتنفيذ لكي يحقق عدالة فعلية للسوريين.

وسّع المركز السوري للعدالة والمساءلة وجوده بين صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وقام بعقد اجتماعات خاصة مع مجموعة واسعة من صُنّاع القرار من أجل النقاش حول ملفات مثل الضغط على قوات سوريا الديموقراطية لوقف عمليات تجنيد الأطفال في شمال شرق سوريا وتناول موضوع مراكز الاحتجاز التي يحتجز فيها مقاتلو تنظيم داعش المزعومون. نظراً إلى اضطرارية ملف الإعادة القسرية للاجئين طوال عام ٢٠٢٤، نظّم المركز السوري للعدالة والمساءلة فعالية عامة في شهر تشرين الأول باستضافة ومشاركة المبعوث الخاص الفرنسي إلى سوريا، جان فرانسوا غيوم، وكان سبب الفعالية مناقشة عدم كَون سوريا مكاناً آمناً للعودة.

قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بنشر مجموعة متنوعة من المنشورات باللغتين الإنجليزية والعربية لكي يقدم حقيبة سياسات المركز لعام ٢٠٢٤. يوجد بين هذه المنشورات تقرير شامل يوثق شهادات ناجين سوريين من الهجمات الكيمياوية التي نفذتها حكومة الأسد وتنظيم داعش، بالإضافة إلى مقالات قصيرة عن مواضيع مثل المخاطر الذي يواجهها الصحفيون السوريون في تركيا.

رافقت هذه المنشورات توصياتنا السنوية التي قدمناها قبل مؤتمر بروكسيل والجمعية العامة للأمم المتحدة.

بعد سقوط حكومة الأسد في عام ٢٠٢٤، استجاب المركز السوري للعدالة والمساءلة بشكل سريع للأحداث وشارك التوصيات بشأن قضايا ذات صلة مع صناع القرارات، بما في ذلك ضرورة الحفاظ على المقابر الجماعية والوثائق الرسمية التي أصبحت متاحة مؤخّراً.

تحديثات التكنولوجيا وحقوق الإنسان

يتيح بيانات، قاعدة البيانات مفتوحة المصدر الخاصة بـ المركز السوري للعدالة والمساءلة، التخزين الآمن وتحليل أعداد كبيرة من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. يُستخدم هذا البرنامج من قبل فريق المركز، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ منظمة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، بما في ذلك سوريا والعراق وتركيا والسودان وإثيوبيا.

Bayanat

في عام ٢٠٢٤، أطلق المركز السوري الإصدار Bayanat v2.0، الذي تضمن تحسينات كبيرة في واجهة المستخدم وتجربة المستخدم، إلى جانب عدة تحسينات أمنية وإضافة ميزات جديدة. فقد أضاف هذا التحديث إمكانية إدارة الجلسات داخل بيانات، مما يسمح للمسؤولين بتتبع جلسات المستخدمين وإدارتها. كما أدخل التحديث آليات تحقق من إدخالات المستخدم لتعزيز الأمان وضمان اتساق البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج لوحة تحكّم سجل النظام، والتي تتيح للمسؤولين تتبع الأخطاء في أنظمتهم والإبلاغ عنها بسهولة إلى فريق تكنولوجيا المعلومات.

هذا العام، قدم المركز أيضًا ميزة جديدة في بيانات تُعرف باسم ملفات تعريف الفاعلين، والتي تعمل على تحسين ميزة الفاعلين في قاعدة البيانات. تتيح هذه الميزة للمحللين تخزين المعلومات المتعلقة بالفرد نفسه، الواردة من مصادر متعددة، ضمن صفحة جهة واحدة. في السابق، كان يتم تخزين البيانات المتضاربة أو الجديدة حول الشخص نفسه في صفحات فاعلين متعددة. يساعد هذا التحديث في تقليل التكرار داخل قاعدة البيانات وتحسين الكفاءة، مع ضمان بقاء المعلومات من مصادر مختلفة منفصلة بوضوح وسهلة التتبع لضمان سلسلة العهدة.

تُعطي تحديثات "بيانات" الأولوية دائمًا لأمن المعلومات باعتباره حجر الأساس في المنصة. عززت تحديثات هذا العام لوحة إعدادات النظام التي تم تقديمها في عام ٢٠٢٣، حيث وفرت للمسؤولين المزيد من الخيارات لتعديل الإعدادات الأمنية. كما تمت إضافة وضع التحكم في الوصول المقيّد، حيث يؤدي تفعيله من قبل المسؤول إلى تقييد جميع العناصر داخل قاعدة البيانات افتراضيًا، ولن يتمكن المستخدمون من الوصول إلّا إلى العناصر التي يتم منحهم إذنًا صريحًا للولوج إليها. بالإضافة إلى ذلك، أصبح بإمكان المستخدمين غير الإداريين تقييد العناصر التي يقومون بإنشائها ضمن مجموعات الوصول الخاصة بهم. علاوة على ذلك، قام بيانات بترقية التبعيات البرمجية (Dependencies) الخاصة بها لتشمل أحدث التصحيحات الأمنية والتحسينات، وهو إجراء استباقي يضمن بقاء المنصة مقاومة لأي هجمات المحتملة.

أخيرًا، يأتي بيانات الآن مع برنامج إعداد واجهة المستخدم، الذي يساعد في تثبيت بيانات قبل الاستخدام الأول. يتيح هذا المعالج لمُثبت البرنامج إنشاء أول حساب إداري بسهولة، وتخصيص الإعدادات، وتحديد سياسات الأمان، وتفعيل أو تعطيل الميزات المهمة، مما يجعل إعداد وتخصيص بيانات أسهل من أي وقت مضى.

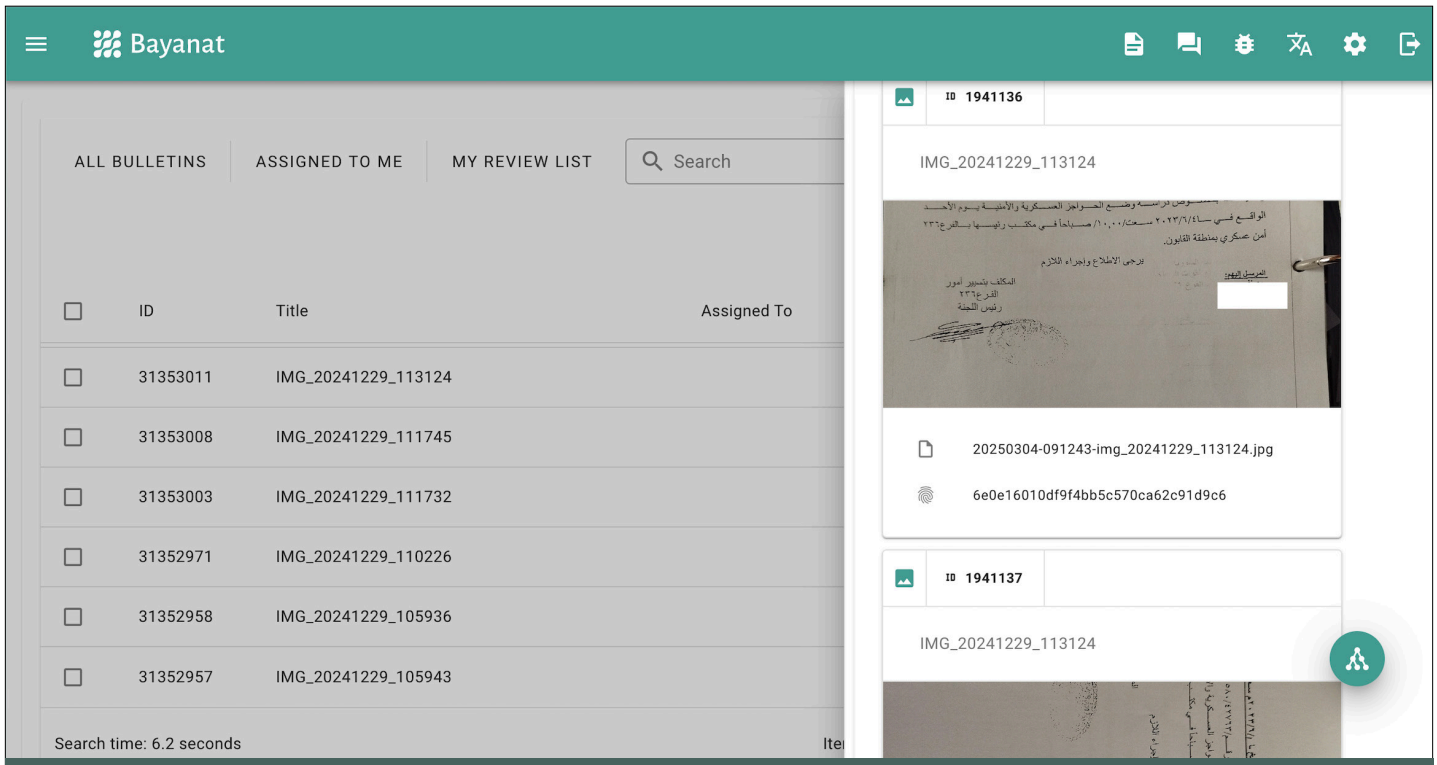

واجهة بيانات

تحديثات عن بناء القدرات

طور المركز السوري للعدالة والمساءلة طيلة العقد الماضي خبرةً مستفيضةً في مجالات شتّى ضرورية لتعزيز العدالة والمساءلة. ولأن المركز السوري يدرك قيمة هذه المهارات، وسّع نطاق عمله عام ٢٠٢٤ بتوفير تدريب شامل لمنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وبتقديم دعم حثيث لها.

في هذا العام، قدّم المركز السوري للعدالة والمساءلة تدريبا تقنيا وتوثيقيا على تحليل البيانات لمنظمة غير حكومية في تيجراي لكي تتمكن من توثيق الأدلة على الفظائع وحفظها بكفاءة. وقدّم المركز السوري كذلك تدريبا قانونيا لمنظمة حقوقية في اليمن وساهم في تدريب منظمة غير حكومية أفغانية معنية بحقوق الإنسان. وشمل التدريب الممارسات التنفيذية لتوثيق الانتهاكات عن بُعد، مع التركيز على السّبُل الآمنة لنقل البيانات وعلى حلول إدارة البيانات.

عقد المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضا في عام ٢٠٢٤ ورشتَي عمل لأعضاء منظمات المجتمع المدني الليبي حول استخدام الولاية القضائية العالمية للسعي وراء المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في ليبيا. وركزت ورشتا العمل على أفضل الممارسات لضمان سرية الضحايا والشهود وحمايتهم، فضلا عن استراتيجيات التعامل مع مجتمعات الشتات وأفرادها. وعمل المركز السوري للعدالة والمساءلة مع منظمة سودانية لحقوق الإنسان وأعضائها بتوفير تدريب شخصي على الولاية القضائية العالمية وبناء القضايا لدعم جهودهم في السعي لتحقيق العدالة لضحايا الجرائم بموجب القانون الدولي.

رانيًا إلى المستقبل، يصبّ المركز السوري للعدالة والمساءلة تركيزه على توسيع نطاق تدريبه داخل سوريا، للناشطين المستقلين أو المهنيين على حدّ سواء والذين قد يدعمون عمليات العدالة مستقبلا.

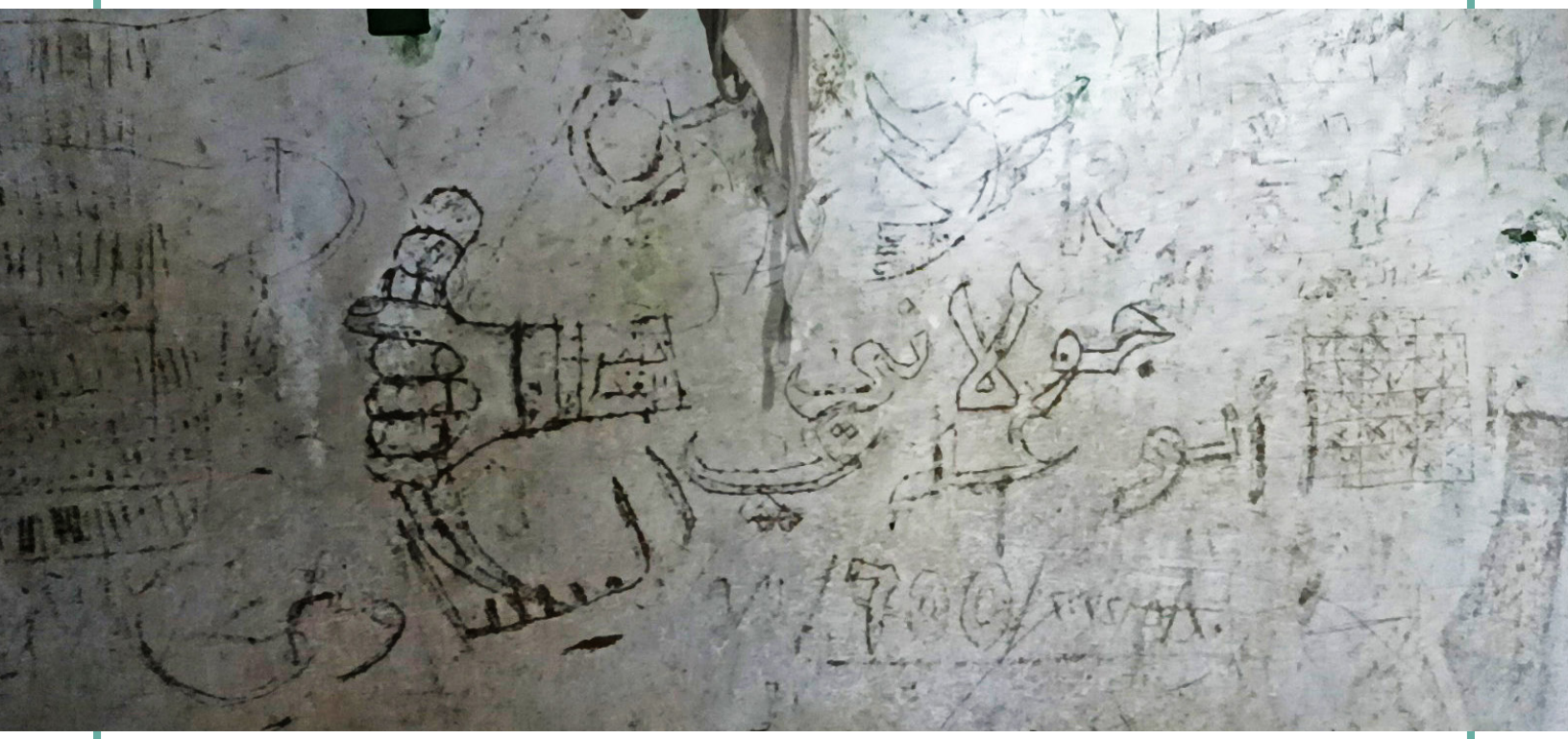

تظهر في هذه اللوحة أعمال فنية لعدة معتقلين. تمثل الصورة المركزية ما يُرجح أنه اسم أحد المعتقلين، "جولاني أبو عدي" كما يظهر اسم آخر على يساره "العيساوي". وتتضمن الصور الأخرى (من اليمين إلى اليسار) خريطة لفلسطين وتقويمًا وحمامة وأصفادًا ويدًا تحمل خنجراً مكتوب على المعصم خنجر الغدر، بالإضافة إلى قسم كبير من الخطوط والجداول التي كانت تستخدم لعد الأيام.

مكتب محترق تابع للمخابرات الجوية في دمشق. من المرجح أن يكون المسؤولون الحكوميون هم من أشعلوا الحريق لتدمير الوثائق داخله (فريق التوثيق).

خلاصة وتوصيات

الخاتمة

شكّل عام ٢٠٢٤ منعطفا فارقا للعدالة والمساءلة في سوريا، إذ أُتيحت فرصٌ جديدة للتوثيق والتحقيقات ومزيد من المساءلة بعد سقوط الحكومة السورية السابقة ودحرِ بشار الأسد الذي جثمت عائلتُه على عرش سوريا منذ عام ١٩٧٠. يوجز هذا التقرير التقدّمَ الذي أُحرز في جهود العدالة في سوريا العامَ الماضي، ومنها التوسعُ في قضايا الولاية القضائية العالمية، واستعادةَ وثائق حكومية هامة وحفظها، وتحدياتٍ تتضمّن تأمينَ عدالة للضحايا وإنشاءَ إطار للمساءلة في سوريا.

رغم إحراز بعض التقدّم في جمع الأدلة وتحديد هوية مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، إلّا أنّ الطريق نحو المساءلة يتطلّب التزامات دائمة من المجتمع المدني السوري والجهات الفاعلة الدولية والحكومة المؤقتة. ويجب ألا تقتصر المساءلة على أعضاء الحكومة السورية السابقة، بل يجب أن تمتد لتشمل جميع الأطراف التي ارتكبت انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان طيلة النزاع.

للعمل على تحقيق مستقبل عادل، يوصي المركزُ السوري للعدالة والمساءلة الحكومةَ السورية المؤقتة والدولَ المعنية والآلياتِ الدولية بما يلي:

تعزيز آليات العدالة الانتقالية

ينبغي على الحكومة المؤقتة أن:

- تنشئ عملية عدالة انتقالية بقيادة سورية تضمن شفافيةً وإشراكا للضحايا.
- تعقد حوارا وطنيا شفافا ويشمل جميع السوريين، ترعاه الأممُ المتحدة وتعمل على تنظيمه. ويجب أن يشمل الحوارُ الأحزابَ السياسية، وأن يوفر مساحة للضحايا ليعبروا عن احتياجاتهم ومطالبهم، وأن يُسمح للمجتمع المدني أن يقدّم خبراته ويشارك بفعالية.
- تأمّن مراكز الاعتقال والأفرع العسكرية والأمنية المعنيّة، وما يتعلّق بها من وثائق حكومة الأسد التي ستكون حجر الأساس لعملية العدالة الانتقالية. يجب حماية هذه المواقع من تبديلها وتغييرها (كطلائها مثلا) إلى أن يُحقّق فيها كلّيا، لأن بعض المواقع قد تحتوي على أدلة، كأسماء السجناء المحفورة على الجدران. وينبغي أن يُنشأ أرشيف وطني لحفظ الوثائق التي جُمعت من هذه المواقع وتحليلها.

توسيع جهود المساءلة عن الجرائم

ينبغي على الحكومة المؤقتة أن:

- تنضم إلى نظام روما الأساسي، أو إن لم ترغب بذلك، فينبغي أن تحذو حذوَ أوكرانيا بإيداع إعلان لدى المحكمة الجنائية الدولية يقبل اختصاص المحكمة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها الحكومة السورية السابقة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤ ومقاضاة مرتكبيها. يجب محاكمة الأسد وكبار زبانيته أمام المحكمة الجنائية الدولية اتّقاءً لزعزعة الاستقرار الذي قد تسبّبه إعادتُهم إلى سوريا.
- احترام قانونَي العقوبات والإجراءات الجنائية السوريَّين الحاليَّين، بالمحاكمة على التعذيب، وحتى إنشاء نظام قضائي فاعل في سوريا. ويجب على الحكومة المؤقتة أن تحقق مع المسؤولين عما يُزعم من أعمال قتل انتقامية وغيرها من العنف ضد من يُعتقد أنهم أعداء وأن تحاكمهم.

ينبغي على الدول التي تعمل بالولاية القضائية العالمية، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، أن:

- تستمر في دعم قضايا الولاية القضائية العالمية والولايات القضائية الأخرى في أوروبا ضد مجرمي الحرب.

كشف مصير المفقودين ومكانهم

ينبغي على الحكومة المؤقتة أن:

- تنشئ عملية مركزية بقيادة سورية بشأن المفقودين وتضع تدابيراً فورية للحفاظ على المقابر الجماعية في جميع أنحاء البلاد بحراسة المواقع التي ورد أنه عُبِث بها. وأن تبلغ المجتمعات المحلية بوضوح عن أهمية الحفاظ على المقابر الجماعية وألّا توافق على أي استخراج للجثث إلى أن توضع خطة شاملة للطب الشرعي.
- تعيّن مسؤولا في وزارة العدل عن جهود البحث عن المفقودين خلال الفترة الانتقالية. وينبغي أن يبدأ هذا المسؤول في بناء جسور مع العائلات لفهم احتياجاتهم وأولوياتهم، وكذلك مع مختلف المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي قد تشارك في تحقيقات مستقبلية.

تعزيز التعاون مع الآليات الدولية

ينبغي على الحكومة المؤقتة أن:

- تستمر في الاجتماع مع المؤسّسة المستقلّة المعنيّة بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني السوري المعنيّة، لإجراء حوارات مبدئية حول آفاق عمليات البحث عن المفقودين. ويجب على الحكومة أن تضمن حق موظفي المؤسّسة المستقلّة في السفر بحرية إلى سوريا والعمل في البلاد قاطبة وتأسيس مكاتب دائمة. ورغم أنّ العملية يجب أن تكون بقيادة سورية، إلّا أنّ الحكومة الجديدة ستحتاج إلى موارد دولية مديدة وخبرات متخصصة في الطب الشرعي لتحقيق النجاح، ويمكن أن يكون لهذه المؤسسة دورٌ في تأمين هذا كله.
- توفر لآليات الأمم المتحدة المعنيّة الأخرى إمكانية وصول دون عوائق، تتضمّن موافقةً على إنشاء مكاتب داخل سوريا، كالآلية الدولية المحايدة والمستقلة IIIM، ولجنة التحقيق COI، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW.

ينبغي على الآليات الدولية، كالمؤسّسة المستقلّة المعنيّة بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية (IIMP) والمستقلة والآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM) أن:

- تتحرك بسرعة لمواجهة هذه الأمر، بتعيين موظفين داخل سوريا، وأن تضع نصب أعينها تأدية دور لبناء القدرات دعما لعملية رسمية تحتضنها وزارةُ العدل. ولتحقيق ذلك، ينبغي على الأمم المتحدة أن تضمن أن يُؤذن لجميع الآليات المعنيّة بتأسيس حضور لها في سوريا، وأن تعدّل اختصاصاتها حسب الحاجة للسماح لهما بتولي دور في بناء القدرات.

دعم اللاجئين

ينبغي على الحكومة المؤقتة أن:

- توفر آليات دعم كافية تضمن فيها عودةً طوعية آمنة كريمة للاجئين الراغبين من البلدان المضيفة وإمكانيةً لوصولٍ سلسٍ إلى الوكالات المعنيّة كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وينبغي أن تُمنح تلك الوكالات الدعم المؤسسي الكامل لتنفّذ خططها العملية بفعالية، وترصد وتقدّر، وتُجري تقييمات شاملة للضرورات والمخاطر. ويجب أن يخضع العائدون الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة للإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة.
- تصوغ إرشادات توضح كيفية الحصول على وثائق سفر رسمية للعودة طوعا، مثل جوازات السفر السورية أو تصريحات المرور، وجعل إصدارها مجانيا أو بتكلفة معقولة. وينبغي على الحكومة المؤقتة أن توفر الموارد اللازمة للسفارات السورية وتصدر وثائق السفر سريعا.

ينبغي على البلدان التي تستضيف اللاجئين، ومنها دولُ الاتحاد الأوروبي، أن:

- ترفض قطعا الخطاب الذي يحرّض على إعادة اللاجئين قسرا إلى سوريا، احتراما لمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويجب على الدول أن تتأنّى ريثما يمكن إجراء تقييمات ثابتة تستند إلى معلومات موثوقة ودقيقة لفهم ما إذا كانت ستظهر مخاطر جديدة تؤثر على طلبات اللجوء. ويجب على الدول المضيفة أن تسمح للسوريين داخل أراضيها بزيارة سوريا مؤقتا ليقيّموا ما إذا كان خيار العودة الآمنة الكريمة ممكنا، دون المخاطرة بفقدان وضع اللجوء.
- تستمر دول الاتحاد الأوروبي في ضمان حق السوريين الفارين من سوريا بعد سقوط الأسد في طلب اللجوء وتقيّم طلباتهم كلا على حدة فور توفر معلومات عن وضع البلاد. وينبغي أن يُستأنف فورا البتُّ في طلبات اللجوء بصرف النظر عن الظروف الواقعية على الأرض حتى يُمنح من يستحقها من مقدمي الطلبات حمايةً دولية.

سيظل السعي لتحقيق العدالة والمساءلة في سوريا جهدا طويل الأمد يتطلب مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية. وسيقدّم تردّي حكومة الأسد فرصةً فريدةً لتناول الفظائع التي ارتكبت في الماضي؛ ومع ذلك، سيعتمد إحراز تقدم ملموس على الجهود المتواصلة لحفظ الأدلة وتحليلها، ووضع إطار قانوني يعطي حقوقَ الإنسان الأولوية، وإشراك السوريين في تشكيل عملية العدالة بصورة فاعلة.

بتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يمكن لسوريا أن تخطوَ خطوات نحو العدالة الانتقالية. ومن المهم أن يعمل المجتمعُ الدولي والحكومةُ المؤقتة ومنظماتُ المجتمع المدني في هذه اللحظة ليضمنوا أن تحقّق العدالة ممكن.

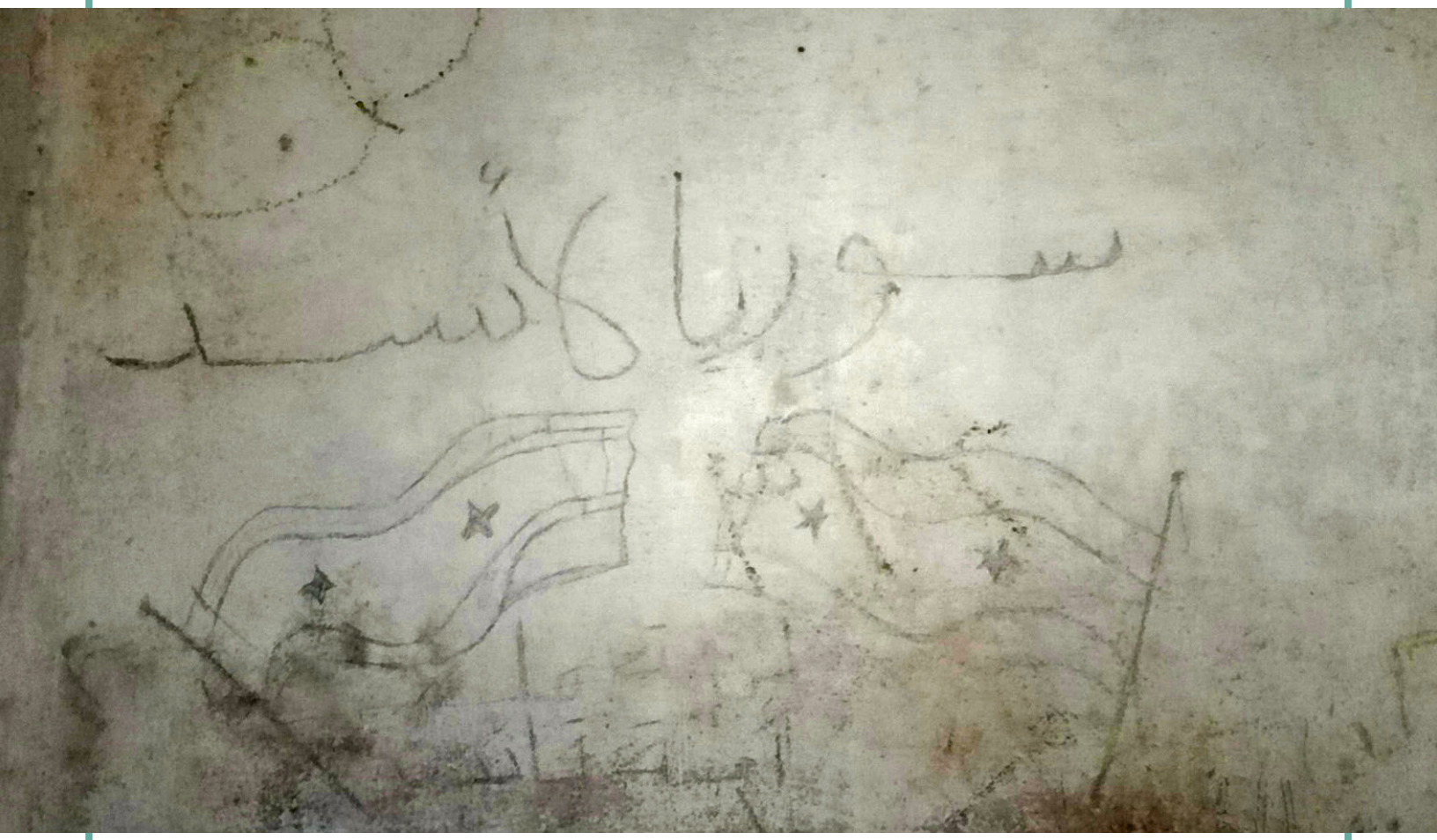

رايات سوريا ترفرف ومكتوب فوقها سوريا لأسد. وعلى الرغم من أننا لا نعلم غاية الفنان الحقيقية، إلا أن بعض السجناء قد يكتبون عبارات موالية للنظام لعلهم يحصلون على معاملة تفضيلية من حراس السجن أو لتخفيف شدة الإهانات والتعذيب الذي يتعرضون له.

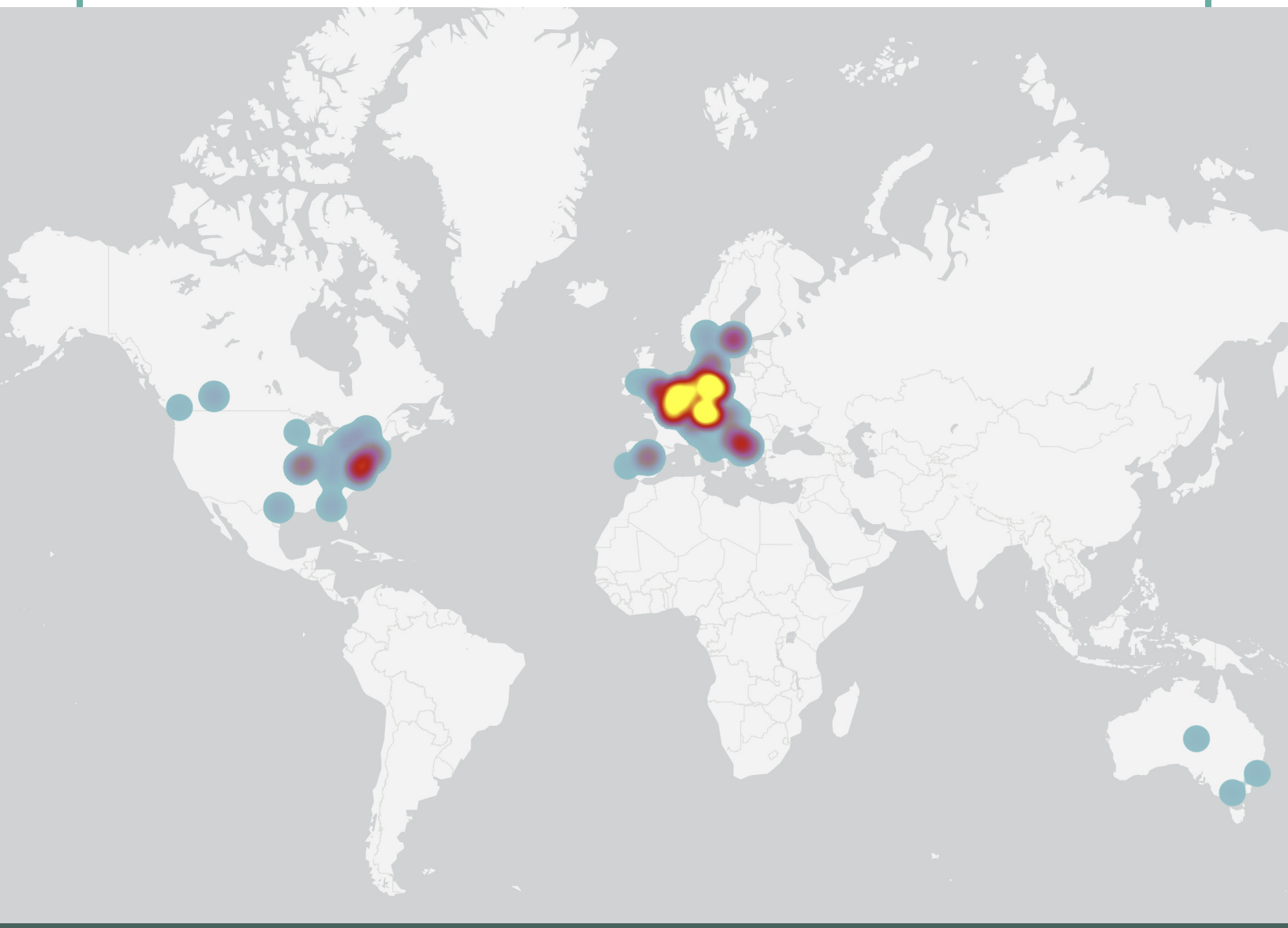

أداة تتبع القضايا الجنائية المتعلقة بسوريا عبر الإنترنت الخاصة بالمركز السوري للعدالة والمساءلة (متاح هنا)

الملاحق

الملحق ١: مخططات

بيانات المقابلات ٢٠٢٤ – نوع الانتهاك

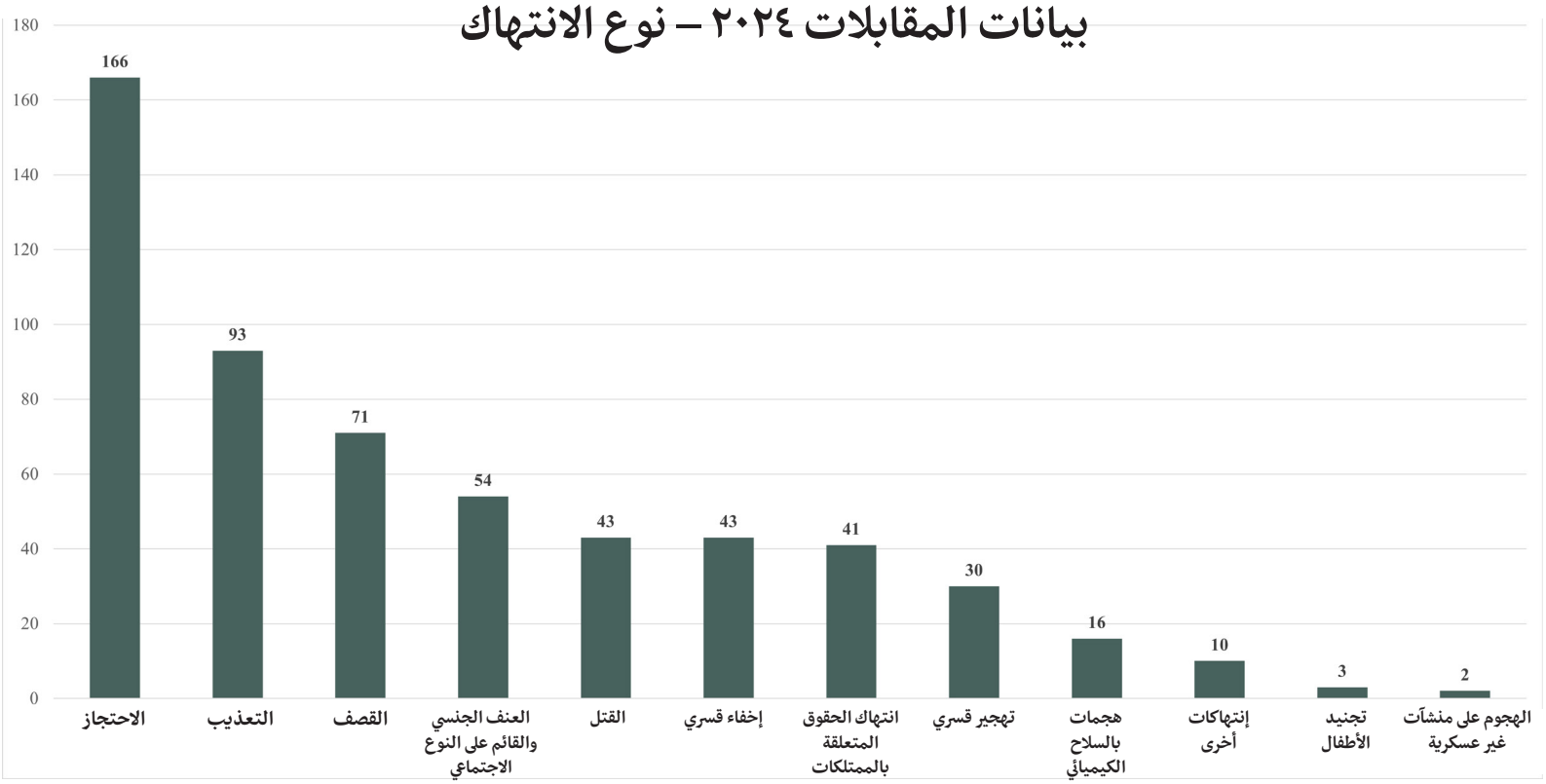

بيانات المقابلات ٢٠٢٤ – موقع الانتهاك

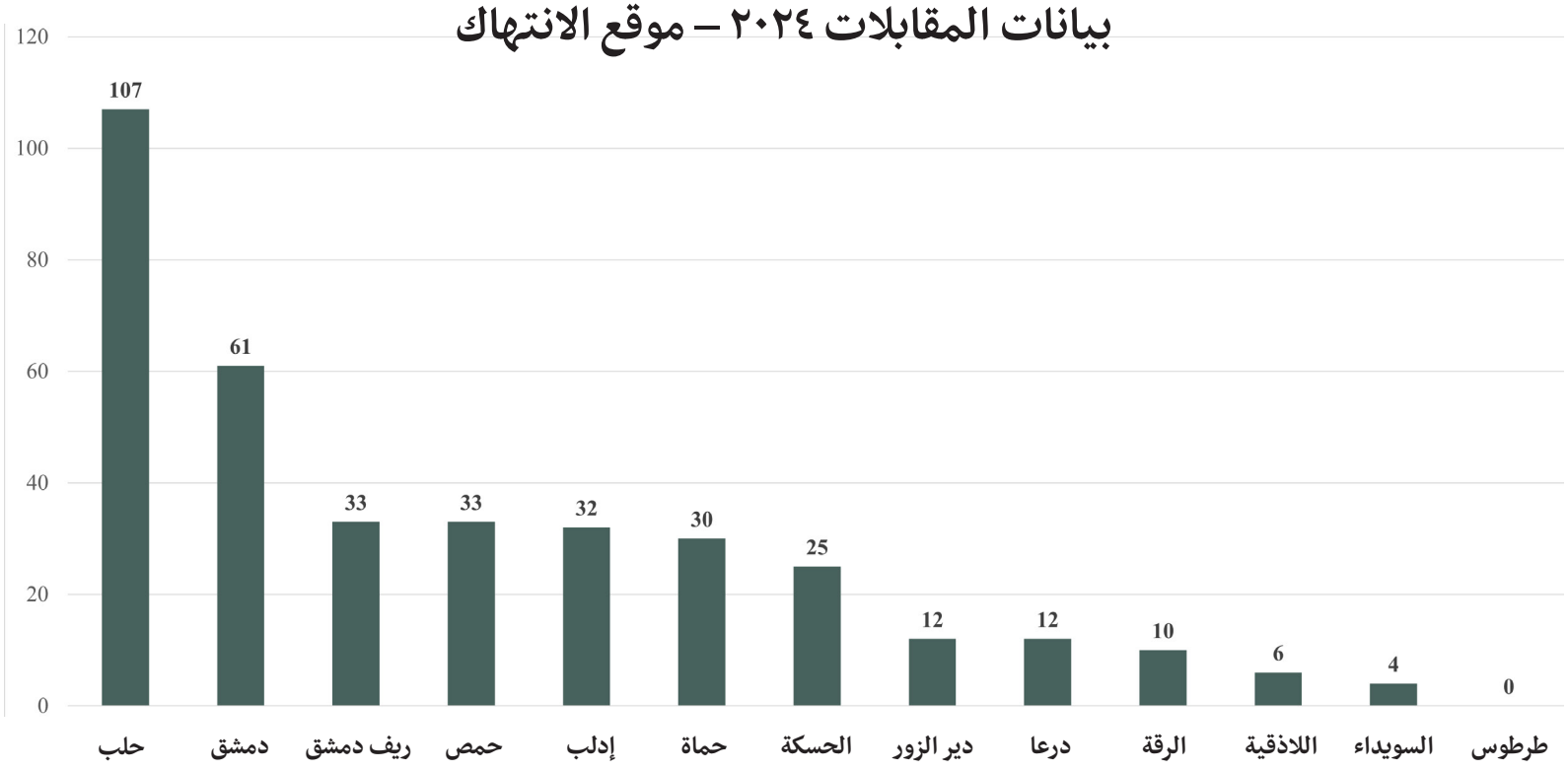

بيانات المقابلات ٢٠٢٤ – جنس المُقَابَلين

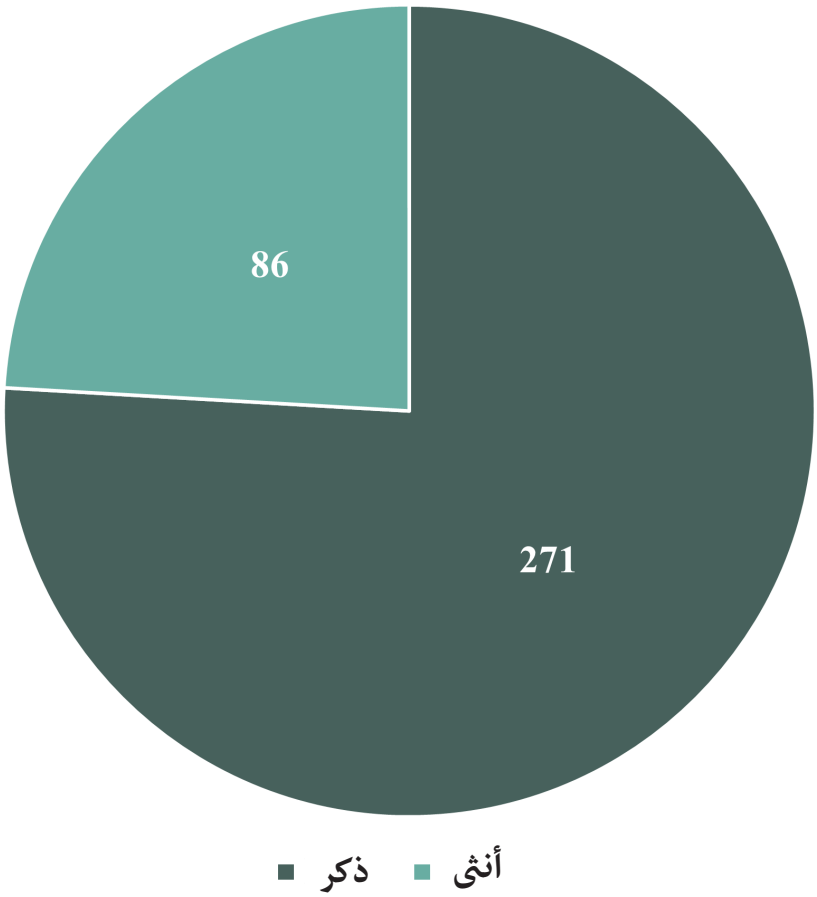

الملحق ٢: المصادر

1 Mateo Nelson“ ,Can Suwayda’s Factions Enforce Security and Stop the Spread of Weapons ”,?Syria Direct (blog ,(February 6 ,2025 ,https://syriadirect.org/can-suwaydas-factions-enforce-security-stop-spread-of-weapons/.

2 تلفزيون سوريا, ‘‘‘قسد‘ تعلن مقتل 5 من عناصرها في منبج,“ December 21 ,2024 ,https://www.syria.tv-عناصرها-من-5-مقتل-تعلن-قسد/ في-منبج.

3 "استهدفت قوات النظام السوري المنطقة الصناعية وضواحي #مدينة إدلب الشرقية،" الخوذ البيضاء على X(تويتر سابقا)، 7 كانون الثاني/يناير 2024https://x.com/SyriaCivilDef/status/1744055017009528898،

4 مشاهد لدمار كبير، الخوذ البيضاء على X,(تويتر سابقا) 24 أيلول/سبتمبر 2024، https://x.com/SyriaCivilDef/status/1838778881723232466

5 Kh.J."، "درعا.. هدوء في الصنمين بعد مواجهات خلفت 18 قتيلًا.

6 “Turkey escalates airstrikes in northeast Syria,” Enab Baladi, January 15, 2024, https://english.enabbaladi.net/archives/2024/01/turkey-escalates-airstrikes-in-northeast-syria/.

7 رويترز، "إيران تقول إن إسرائيل قصفت سفارتها في سوريا، وقتلت قياديين | رويترز" رويترز ، نيسان/أبريل 2024، https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-bombs-iran-embassy-syria-iranian-commanders-among-dead-2024-04-01/

8 علي حاج سليمان وحسام حزابر، "10 مدنيين قتلى على الأقل في ما يُشتبه أنها غارة جوية أردنية في سوريا" الجزيرة، 18 كانون الثاني/يناير 2024، https://www.aljazeera.com/news/2024/1/18/at-least-10-civilians-dead-in-suspected-jordanian-air-raids-in-syria. وتحقق المركز السوري للعدالة والمساءلة من هذه الواقعة.

9 "مقتل مدني وإصابة خمسة آخرين بغارات روسية غربي إدلب"، عنب بلدي، 29 شباط/فبراير 2024 https://www.enabbaladi.net/689273-مقتل-مدني-وإصابة-خمسة-آخرين-بغارات-روس/.

10 "حكومة دمشق: لا عودة لسكان جوبر بسبب خطة إعادة التقسيم"، عنب بلدي، 19 آب/أغسطس 2024، https://english.enabbaladi.net/archives/2024/08/damascus-governorate-no-return-for-jobar-residents-due-to-zoning-plan/?so=related.

11 Danon ,Natacha, "لا عودة إلى اليرموك للفلسطينيين السوريين الفارين إلى لبنان،" Syria Direct ,November 252024 ,. https://syriadirect.org/no-return-to-yarmouk-for-syrian-palestinians-fleeing-lebanon/.

12 “Syria :Mass Unlawful Asset Freezes ”,Human Rights Watch ,July 18 ,2024 ,https://www.hrw.org/news/2024/07/18/syria-mass-unlawful-asset-freezes.

13 “Syrian Regime Punishes Participants in As-Suwayda Protests ”,.Enab Baladi, October 222024 ,, https://english.enabbaladi.net/archives/2024/10/syrian-regime-punishes-participants-in-as-suwayda-protests/.

14 "‘Everything Is by the Power of the Weapon’ Abuses and Impunity in Turkish-Occupied Northern Syria ",Human Rights Watch ,February 292024 ,, https://www.hrw.org/report/2024/02/29/everything-power-weapon/abuses-and-impunity-turkish-occupied-northern-syria.

15 Jihad Yazigi, “Destruct to Reconstruct :How the Syrian Regime Capitalises on Property Destruction and Land Legislation ”,Friedrich Ebert Foundation ,July 2017, https://library.fes.de/pdf-files/iez/13562.pdf.

16 Andrew Jeong and Bryan Pietsch“ ,Unexploded Mines Endanger Syrian Returnees ,Nonprofit Warns ”,n.d ,https://www.washingtonpost.com/world/2024/12/14/syria-unexploded-mines-ordnance/.

17 Amnesty International. “Syria: UN Member States Must Support Institution for Conflict’s Disappeared,” June 27, 2023. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/06/syria-un-member-states-must-support-institution-for-conflicts-disappeared/.

18 “Syrians Fleeing Lebanon Risk Repression Upon Return: Arrests, Torture, Deaths in Custody Persist,” Human Rights Watch, October 30, 2024, https://www.hrw.org/news/2024/10/30/syrians-fleeing-lebanon-risk-repression-upon-return.

19 Haid, Haid. “Caught Between Two Wars: The Risky Return of Syrian Refugees from Lebanon.” The Tahrir Institute for Middle East Policy (blog), November 13, 2024. https://timep.org/2024/11/13/caught-between-two-wars-the-risky-return-of-syrian-refugees-from-lebanon/.

20 Muhsen Al Mustafa, “Syrian Amnesty Decree 27: Old Policy, No Progress,” Omran Strategic Studies (blog), November 11, 2024, https://omranstudies.org/index.php/publications/articles/syrian-amnesty-decree-27-old-policy,-no-progress.html.

21 Ibid.

22 “Between Reformist Discourse and Actual Repression: How Hay’at Tahrir al-Sham Handled Idlib Protests,” Syrians for Truth and Justice, October 2, 2024, https://stj-sy.org/en/between-reformist-discourse-and-actual-repression-how-hayat-tahrir-al-sham-handled-idlib-protests/.

23 Adam Rasgon, “Syria’s New Government Steps Up Pursuit of Assad Loyalists,” The New York Times, December 28, 2024, https://www.nytimes.com/2024/12/28/world/middleeast/syria-government-arrests-human-rights.html; Gregory Waters, “Security in Alawaite Regions in Post-Assad Syria,” Middle East Institute (blog), January 21, 2025, https://www.mei.edu/publications/security-alawite-regions-post-assad-syria.

24 Walid Al Nofal, “‘Liberated Saydnaya’: Enforced

ambassador-syria-turn-spotlight-country-foreign-minister-says-2024-07-26/.

33 "Protests and Arrests as Anti-Syrian Riots Rock Turkey," Aljazeera, July 2, 2024. https://www.aljazeera.com/news/2024/7/2/protests-and-arrests-as-anti-syrian-riots-rock-turkey? ref=syriaaccountability.org.

34 "World News in Brief: Famine in Sudan, 400,000 Now in Syria from Lebanon,
Women in the Military, Olive Farmers in Palestine," UN News, October 17, 2024,
https://news.un.org/en/story/2024/10/1155846.

35 "Europe's Reaction to the Fall of Assad and the Impact on Syrian Refugees," SJAC, December 23, 2024, https://syriaaccountability.org/political-and-policy-shifts-the-european-unions-reaction-to-the-fall-of-assad-and-the-impact-on-syrian-refugees/.

36 "Questions and Answers: How Sanctions Affect the Humanitarian Response in Syria," Human Rights Watch, June 22, 2023, https://www.hrw.org/news/2023/06/22/questions-and-answers-how-sanctions-affect-humanitarian-response-syria.

37 "The Caesar Act: Impacts and Implementation," SJAC, Feb 20, 2020, https://syriaaccountability.org/the-caesar-act-impacts-and-implementation/.

38 "After Assad's ouster in Syria, U.N. envoy calls for end to sanctions," CBS News, https://www.cbsnews.com/news/syria-sanctions-united-nations-envoy/.

39 "Wheels of justice now turning for Syrian torture victims," Al Jazeera. December 17, 2024. https://www.aljazeera.com/program/quotable/2024/12/17/wheels-of-justice-now-turning-for-syrian-torture-victims.

40 "Germany puts Syrian suspected of links to Hezbollah on trial for war crimes," Middle East Monitor. October 16, 2024. https://www.middleeastmonitor.com/20241016-germany-puts-syrian-suspected-of-links-to-hezbollah-on-trial-for-war-crimes/

41 "Germany jails Syrian for 10 years for Assad-era war crimes," Arab News. December 19, 2024. https://www.arabnews.com/node/2583565/middle-east

42 "Inside the Mohammad A. and Asmael K. Trial (1): An Overview of the First Sessions," Syria Justice and Accountability Centre. October 3, 2024. https://syriaaccountability.org/inside-the-mohammad-a-and-asmael-k-trial-1-an-overview-of-the-first-sessions/

43 "French cout finds three Syrian officials guilty of crimes against humanity," The Guardian. May 24, 2024. https://www.theguardian.com/world/article/2024/may/24/french-court-finds-three-syrian-officials-guilty-of-crimes-against-humanity

44 "Paris court upholds validity of arrest warrant for Syrian President Bashar al-Assad," Le Monde, June 26, 2024.

Disappearance and Extortion in Syrian National Army Prisons," Syria Direct, September 19, 2024, https://syriadirect.org/enforced-disappearance-and-extortion-in-sna-prisons/.

25 Syrians for Truth and Justice. "Syria/Afrin: Illegal Transfer of Detainees to Turkiye and Subjecting Them to Sham Trials," October 31, 2024. https://stj-sy.org/en/syria-afrin-illegal-transfer-of-syrian-detainees-to-turkiye-and-subjecting-them-to-sham-trials/.

26 "Everything Is by the Power of the Weapon': Abuses and Impunity in Turkish-Occupied Northern Syria," Human Rights Watch, February 29, 2024, https://www.hrw.org/report/2024/02/29/everything-power-weapon/abuses-and-impunity-turkish-occupied-northern-syria.

27 "Journalists in Northeast Syria: 'Hostages' of Political Dispute," Syrians for Truth and Justice, July 23, 2024, https://stj-sy.org/en/journalists-in-northeast-syria-hostages-of-political-dispute/; Bashir Al-Abbad, "كيف يتجنّب أبناء دير الزور التجنيد الإجباري؟" aljazeera, February 10, 2024, https://www.aljazeera.net/politics/2024/10/2/%D9%85%D8%A7-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9.

28 "Syria: Mass Death, Torture, and Other Violations Against People Detained in Aftermath of Islamic State Defeat - New Report," Amnesty International, April 17, 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/04/syria-mass-death-torture-and-other-violations-against-people-detained-in-aftermath-of-islamic-state-defeat-new-report/.

29 Al Abdo, Hogir. "Scores of Syrians Return Home After Years at Camp Housing People Linked to the Islamic State Group." Associated Press, May 8, 2024. https://apnews.com/article/alhol-camp-syria-deir-elzour-returnees-islamic-state-c03c7edf36e6cd2bce09da4b1afc26b0.

30 "Syria: Almost 50% Fewer Repatriations so Far This Year of Foreign Children Trapped in Unsafe Camps, Five Years since Fall of ISIS - Syrian Arab Republic | ReliefWeb," March 22, 2024, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-almost-50-fewer-repatriations-so-far-year-foreign-children-trapped-unsafe-camps-five-years-fall-isis.

31 Nicholas Vinocur, and Barbara Moens, "The EU Wants to Deport Migrants. It Needs the Help
of Syria's Assad," Politico, October 16, 2024,
https://www.politico.eu/article/eu-migration-deportation-syria-bashar-assad-refugees-italy-giorgia-meloni-far right-anti-immigrant-parties/.

32 Angelo Amante and Marta Di Donfrancesco, "Italy Appoints Ambassador to Syria to 'turn Spotlight' on
Country, Foreign Minister Says," Reuters, July 26, 2024, https://www.reuters.com/world/italy-appoints-

https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/26/paris-court-upholds-validity-of-arrest-warrant-for-syrian-president-bashar-al-assad_6675825_4.html

45 "Dutch woman jailed for 10 years for keeping Yazidi slave in Syria," Reuters. December 11, 2024. https://www.reuters.com/world/europe/dutch-woman-jailed-10-years-keeping-yazidi-slave-syria-2024-12-11/

46 "Syria not a threat to world, rebel leader Ahmed al-Sharaa tells BBC," BBC News. December 18, 2024. https://www.bbc.com/news/articles/c05p9g2nqmeo.

47 "Calls for justice and accountability in Syria grow after Assad's fall," BBC News, January 6, 2025. https://www.bbc.com/news/articles/cn7r4gxjzyeo

48 "Außenministerin Baerbock warnt Assad-Helfer vor Flucht nach Deutschland," Tagesschau.de. December, 15, 2024. https://www.tagesschau.de/inland/syrer-rueckkehr-100.html

49 "Ukraine becomes party to the Rome Statute of the International Criminal Court," Kyiv Independent, January 1, 2025. https://kyivindependent.com/ukraine-becomes-party-to-the-rome-statute-of-the-international-criminal-court/.

50 "UN investigative team says Syria's new authorities 'very receptive' to probe of Assad war crimes," Politico, December 24, 2024.https://www.politico.com/news/2024/12/24/un-investigative-team-says-syrias-new-authorities-very-receptive-to-probe-of-assad-war-crimes-00195983?utm_source=chatgpt.com.

51 Report of the Secretary General, "Implementation of the Resolution Establishing the Independent Institution on Missing Persons in the Syrian Arab Republic," United Nations, October 31, 2024, https://iimp.un.org/en/reports.

52 "Secretary-General Appoints Ms. Karla Quintana of Mexico as Head of the Independent Institution on Missing Persons in the Syrian Arab Republic," UN IIMP, December 19, 2024, https://iimp.un.org/en/secretary-general-appoints-ms-karla-quintana-mexico-head-independent-institution-missing-persons.

53 "The Hunt for Mass Graves: Developing a Predictive Model Using Open Sources," Citizen Evidence Lab, June 24, 2020, https://citizenevidence.org/2020/06/24/the-hunt-for-mass-graves-developing-a-predictive-model-using-open-sources/.

54 "How Researchers Are Using Geospatial Technology to Uncover Mexico's Clandestine Graves | WIRED," accessed March 4, 2025, https://www.wired.com/story/how-researchers-are-using-geospatial-technology-to-uncover-mexicos-clandestine-graves/?utm_source=chatgpt.com.

55 "Ethical AI in Law Enforcement: Navigating the Balance between Innovation and Responsibility," Police1, October 30, 2024, https://www.police1.com/investigations/ethical-ai-in-law-enforcement-navigating-the-balance-between-innovation-and-responsibility.

56 "HUDERIA - Risk and Impact Assessment of AI Systems - Artificial Intelligence," Artificial Intelligence, accessed March 4, 2025, https://www.coe.int/en/web/artificial-intelligence/huderia-risk-and-impact-assessment-of-ai-systems.

57 "Risk Management Profile for AI and Human Rights," United States Department of State (blog), accessed March 4, 2025, https://2021-2025.state.gov/risk-management-profile-for-ai-and-human-rights/.

58 "AI Principles Overview - OECD.AI," accessed March 4, 2025, https://oecd.ai/en/ai-principles?utm_source=chatgpt.com.

59 NDR, "Folter und Misshandlungen in Syrien: Hamburger Gericht verurteilt Assad-Anhänger zu zehn Jahren Haft," accessed February 19, 2025, https://www.ndr.de/nachrichten/hamburg/Folter-in-Syrien-Hamburger-Gericht-verurteilt-Assad-Anhaenger,prozess9420.html.

60 Katie Benner and Adam Goldman, "Former Syrian Official in Charge of Notorious Prison Is Arrested in Los Angeles," The New York Times, July 16, 2024, sec. U.S., https://www.nytimes.com/2024/07/16/us/politics/syrian-official-arrested-adra-prison.html.

61 "Investigation Banning," de Rechtspraak, December 11, 2024, https://www.rechtspraak.nl/Organisatie-en-contact/Organisatie/Rechtbanken/Rechtbank-Den-Haag/Over-de-rechtbank/Organisatie/Paginas/International-crimes-cases.aspx

62 "Former Syrian Prison Official Charged with Torture," U.S. Department of Justice, December 12, 2024, https://www.justice.gov/archives/opa/pr/former-syrian-prison-official-charged-torture.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org | @SJAC_info